

العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في ظل التأثير المعدل لتركز القطاع - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/محمد محمود الحوشي

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار تأثير درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٨.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في الشركات المصرية بصفة عامة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وكل من استقلال مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بالمجلس. بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين أي من خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإضافي وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين فعالية مجلس الإدارة والمقاسة بالمقياس المجمع لخصائص المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ومن ناحية أخرى، أشارت نتائج التحليل الإضافي إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. كما أظهرت النتائج أن الأثر السلبي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية يكون أكبر في حالة ارتفاع درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وخصائص مجلس الإدارة، ودرجة تركيز القطاع.

**The relationship between the characteristics of the board
of directors and the level of operating segments disclosure:
The moderating effect of sector concentration-
An empirical study on listed corporations
in the Egyptian stock exchange**

Abstract

The research aims to test the relationship between the characteristics of the board of directors and the level of operating segments disclosure. It also aims to test the effect of the degree of concentration of the sector to which the company belongs on the previous relationship, using a sample of non-financial companies listed on the Egyptian stock exchange for a period of three years, 2016–2018.

The results of the study showed a decrease the level of segment disclosure in Egyptian companies in general. The results of the study also showed a significant positive relationship between the level of operating segments disclosure and each of the independence of the board of directors, and the presence of foreign members in the board of directors. While the results showed an insignificant effect for the degree of sector concentration to which the company belongs on the relationship between any of the characteristics of the board of directors and the level of operating segments disclosure.

The results of the additional analysis showed a significant positive relationship between the effectiveness of the board of directors as measured by the aggregated measure of the board's characteristics and the level of operating segments disclosure. The results showed that there was an insignificant impact for the degree of sector concentration to which the company belongs on the relationship between the aggregated measure of the characteristics of the board of directors and the level of operating segments disclosure. On the other hand, the results of the additional analysis indicated that there was an insignificant relationship between the independence of the board of directors and the level of operating segments disclosure. The results showed that the negative impact of the independence of the board of directors on the level of operating segments disclosure is greater in the case of high degree of sector concentration to which the company belongs.

Keywords: disclosure of operating segments, characteristics of the board, the degree of sector concentration.

١ - مقدمة البحث

مع زيادة تعقيد منشآت الأعمال، وقيام المنشآت بأداء عملياتها من خلال عدد كبير من العمليات المتنوعة، والتي تمثل منتجات أو قطاعات سوقية متميزة، أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلاً. إذ إن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، والأداء، والتدفقات النقدية على مستوى المنشأة ككل - رغم ضرورتها - تعتبر غير كافية لمستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والدائنين، لاتخاذ القرارات السليمة. ويرجع ذلك إلى اختلاف القطاعات التشغيلية التي تتكون منها المنشأة من حيث ما تحققه من ربحية، وما تتعرض له من مخاطر، وهو ما تخفيه القوائم المالية المجمع على مستوى المنشأة (Benjamin et al. 2010; Obradovic and Karapavlovic 2016).

وبالتالي، بدون المعلومات المتعلقة بهذه القطاعات، سيكون من الصعب تحليل تأثير هذه الأنشطة على أداء المنشأة (Benjamin et al. 2010). ويتفق ذلك مع ما أوضحتها الدراسة الاستقصائية التي قام بها Epstein and Palepu (1999) على عينة من ١٤٠ محلاً مالياً، من أن المعلومات المتعلقة بأداء القطاعات تعتبر من أهم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية لمعظم المحللين الماليين. ويرجع ذلك إلى أن تلك المعلومات توفر رؤى إضافية مهمة حول الأداء التشغيلي السابق للمنشأة وقطاعاتها، بالإضافة إلى توفير نظرة ثاقبة حول أدائها المستقبلي. ويؤيد ذلك ما توصل إليه العديد من الدراسات (e.g., Blanco et al. 2015; Heo and Doo 2018; Andre et al. 2019) من أن الإفصاح عن القطاعات التشغيلية يؤدي إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين.

ونتيجة لذلك، أصبح الإفصاح عن قطاعات المنشأة أحد المصادر المهمة للحصول على المعلومات، والذي يهدف إلى توفير معلومات حول أنواع أنشطة الأعمال المختلفة التي تشارك فيها المنشأة، والبيئات الاقتصادية المختلفة التي تعمل فيها، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحقيق فهم أفضل لأداء المنشأة، وكذلك إجراء تقييم أفضل لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى إصدار أحكام ملائمة بشأن المنشأة ككل (SFAS 131).

وقد ترتب على ذلك، اهتمام المنظمات المهنية سواء الأمريكية أو الدولية بموضوع الإفصاح عن القطاعات التشغيلية (الإفصاح القطاعي) منذ حوالي أربعة عقود، والذي تبلور في إصدار وتطوير معايير المحاسبة ذات الصلة. فمن ناحية، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في

ديسمبر ١٩٧٦ أول معيار محاسبي يتعلق بالإفصاح القطاعي، وهو معيار المحاسبة المالية ١٤ (SFAS 14). وقد تم استبدال هذا المعيار بمعيار المحاسبة المالية ١٣١ (SFAS 131) في يونيو ١٩٩٧، والذي أصبح سارياً بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٧، وذلك في محاولة لمعالجة الانتقادات التي وجهت للمعيار السابق.

وفي ذات السياق، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في أغسطس ١٩٨١ معيار المحاسبة الدولي ١٤ (IAS 14)، والذي أعيد صياغته في عام ١٩٩٤. كما أصدرت اللجنة في أغسطس ١٩٩٧ معيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل، والذي حل محل المعيار الأساسي، وأصبح ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في يوليو ١٩٩٨، أو ما بعده. وقد تلى ذلك إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في نوفمبر ٢٠٠٦ معيار التقرير المالي الدولي ٨ (IFRS 8)، والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل، وأصبح ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو ما بعده، وذلك كجزء من مشروع التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية، وبالتالي التوافق مع معيار المحاسبة المالية ١٣١ (SFAS 131).

وقد واكبت معايير المحاسبة المصرية هذا الاهتمام من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري ٣٣ في سنة ٢٠٠٦، والذي يعتبر مجرد ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل، بالإضافة إلى إصدار معيار المحاسبة المصري ٤١ بعنوان القطاعات التشغيلية في سنة ٢٠١٥، كترجمة أيضاً لمعيار التقرير المالي الدولي ٨.

٢ - مشكلة البحث

يُعد الإفصاح عن القطاعات التشغيلية مطلباً إلزامياً من قبل معايير المحاسبة. ورغم اختبار العديد من الدراسات (e. g., Ettredge et al. 2005; Kang and Gray 2013; He et al. 2016) ما إذا كان تعديل معايير المحاسبة المتعلقة بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية قد أدى إلى تحسن في ممارسات الإفصاح القطاعي من عدمه، إلا أنه لم تتفق تلك الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج بشأن ذلك، سواء من حيث مستوى المعلومات أو عدد القطاعات التي تم الإفصاح عنها. يُضاف إلى ذلك، توصل العديد من الدراسات إلى حدوث انخفاض كبير في عدد البنود التي تم الإفصاح عنها بموجب معيار التقرير المالي الدولي ٨ (IFRS 8)، مع حدوث زيادة في عدد القطاعات التي تم التقرير عنها بعد تبني هذا المعيار (Crawford et al. 2012; Nichols et al. 2012; Kang and Gray 2013; Leung and Verriest 2015). وقد يرجع ذلك إلى

ارتباط هذا المعيار بالطريقة التي يتم بها إدارة الشركات، وبالتالي اعتماد الإفصاح عن المعلومات القطاعية - إلى حد كبير - على تقديرات الإدارة (Saidi 2017).

ويشير ما سبق إلى أن قرار الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية أو حجبها قد لا يعتمد فقط على ما تنص عليه معايير المحاسبة ذات الصلة، وإنما يعتمد أيضاً على السلوك الذي تتبناه إدارة الشركة تجاه الإفصاح، وهو ما يعتمد بالتبعية على العديد من المحددات، والتي منها خصائص مجلس الإدارة، وطبيعة القطاع الذي تعمل فيه الشركة.

فمن ناحية، تقوم مجالس إدارة الشركات بدور مهم في وضع الأهداف الإستراتيجية، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تضمن سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية (الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦). وبالتالي، يُعد مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات، والتي تهدف إلى تخفيض مشاكل الوكالة (Aljifri and Moustafa 2007). ومع ذلك، قد تتوقف فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة على خصائص هذا المجلس، والتي منها: حجم مجلس الإدارة، واستقلاله، وازدواجية الدور، وتنوع مجلس الإدارة من خلال نسبة الأعضاء الإناث بالمجلس، وأخيراً وجود أعضاء أجنبي بالمجلس.

ومن ناحية أخرى، تناول العديد من الدراسات (e.g., Harris 1998; Prencipe 2004; Pisano and Landriani 2012; Lucchese and Di Carlo 2016; Souza et al. 2016) اختبار تأثير درجة تركيز القطاع (الصناعة) الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ومع ذلك، لم تتفق نتائج تلك الدراسات بشأن هذا التأثير. يُضاف إلى ذلك، أنه لم تختبر تلك الدراسات ما إذا كانت درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة تؤثر على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

ومن هنا يثار التساؤل حول ما إذا كان هناك علاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية؟ وما إذا كانت درجة تركيز القطاع الذي تعمل فيه الشركة تؤثر على العلاقة السابقة، أم لا؟ وبالتالي، تتمثل التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها نظرياً وعملياً فيما يلي:

- ما هو مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري ٤١؟
- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية؟

– هل تؤثر درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية؟

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٨، والتي تشمل تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤١، والصادر في سنة ٢٠١٥، وذلك بهدف استكشاف ما إذا كانت تلك الخصائص يمكن أن تفسر الاختلاف في مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية عبر الشركات. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار تأثير درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة السابقة، وذلك استناداً إلى نظرية تكاليف الملكية Proprietary costs، والتي تفترض انخفاض مستويات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بالنسبة للشركات الموجودة بقطاعات تتسم بارتفاع درجة التركيز، وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة.

٤- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال سعيه لتوضيح العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، لتحديد ما إذا كان اختلاف مستوى الإفصاح الذي تقدمه الشركات يرجع إلى اختلاف خصائص مجالس إدارتها أم لا. ويأتي ذلك مع بداية تطبيق الشركات المصرية معايير المحاسبة المصرية الصادرة في أغسطس ٢٠١٥، وبالتالي اكتشاف إلى أي مدى تمثل الشركات المدرجة بالبورصة لمتطلبات التقرير عن القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى فهم ما هي العوامل التي تؤثر على مستوى التزامها بمتطلبات معيار المحاسبة المصري ٤١، والمتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي ٨ (IFRS 8).

ومن ناحية أخرى، يستمد هذا البحث أهميته من خلال وجود ندرة في الدراسات - في حدود علم الباحث - التي تناولت خصائص مجلس الإدارة كمحددات للإفصاح عن القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت تأثير درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن القطاعات التشغيلية، خاصة في البيئة المصرية، وهو ما يعتبر دافعاً لهذه الدراسة. وأخيراً، فإن البحث يستمد أهميته أيضاً من أن دراسة خصائص مجلس الإدارة كمحدد للإفصاح عن القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى دراسة الأثر

المُعَدَّل لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، يتيح للجهات المهنية تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى فرض المزيد من الإفصاحات الإلزامية لتجنب ممارسات إخفاء المعلومات، أو تعزيز الآليات التي تدعم شفافية المعلومات.

٥ - حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة المحددات الأخرى لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، والتي منها: خصائص الشركة، وهيكل الملكية، والآليات الأخرى لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث. يُضاف إلى ذلك، أن البحث يقتصر على دراسة الأثر المُعَدَّل لدرجة تركيز القطاع على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وبالتالي، لن يتم التعرض للعوامل الأخرى التي قد تؤثر على هذه العلاقة، إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث. وأخيراً، تقتصر فترة الدراسة التطبيقية على ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٨، وهي تلك الفترة التي تبدأ من تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤١. ومن ثم، لن تتناول الدراسة التطبيقية الفترة السابقة على ذلك، والتي كان يطبق فيها معيار المحاسبة المصري ٣٣.

ولتحقيق هدف البحث، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

- ٦- تعريف الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وأهميته.
- ٧- الإصدارات المهنية ذات الصلة بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية.
- ٨- تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، واشتقاق فروض البحث الخمسة الأولى.
- ٩- تحليل تأثير درجة تركيز القطاع على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، واشتقاق فرض البحث السادس وفروضه الفرعية.
- ١٠- الدراسة التطبيقية.
- ١١- خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

٦- تعريف الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وأهميته

يُعرف الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بأنه الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعمليات المنشأة في الصناعات المختلفة، والعمليات الأجنبية، ومبيعات التصدير، والعلماء الرئيسيين (Epstein

(2003 and Mirza). وقد عرفه (2014) Mantziou بأنه تقارير خاصة بالقطاعات التشغيلية للمنشأة باعتبارها إفصاحاً إضافياً بجانب القوائم المالية، بحيث يتم تقسيم المنشأة إلى قطاعات، ويلى ذلك تقديم معلومات مالية وغير مالية لكل قطاع منها (2014) (Mantziou). بينما عرفه Odia (2015) and Imagbe بأنه تقسيم المنشأة إلى أجزاء، والإفصاح عن المعلومات المالية لكل جزء منها.

وقد حظي الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تطور المنشآت، بسبب استراتيجيات التنويع والتدويل، وما ترتب على ذلك من زيادة تعقيد أنشطتها، وتنوع مصادر إيراداتها، وكذلك المخاطر التي تتعرض لها. وبالتالي، أصبحت الحاجة ملحة إلى تقديم معلومات تفصيلية عن مختلف القطاعات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات أو تحمل تلك المخاطر (2016) (Mateescu; Pardal and Morais 2011).

ولذلك، نشأ الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بهدف المساعدة على فهم أنشطة وأداء المنشآت بشكل أفضل، وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة، وذلك من خلال توفير معلومات عن تلك القطاعات، والتي من شأنها مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقييم المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية السابقة والأداء المستقبلي للمنشأة (2015) (Odia and Imagbe; Mantziou 2014). وكذلك تقييم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة (2014) (Mantziou). يُضاف إلى ذلك، المساعدة في تقييم الفرص المتعلقة بالأنشطة التجارية للمنشآت (2015) (Saidi; Odia and Imagbe 2015; Saidi 2017).

وقد قدمت الدراسات أدلة تدعم أهمية الإفصاح عن القطاعات التشغيلية مقارنة بالمعلومات المجمعة على مستوى المنشأة ككل، منها على سبيل المثال تحسين مقدرة المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية للشركة (2015) (Blanco et al.)، وزيادة المقدرة على تفسير الاختلافات في أسعار الأسهم (2017) (Birt et al.)، وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين (Blanco et al. 2019; Andre et al. 2018; Heo and Doo 2015; 2019). يُضاف إلى ذلك، تخفيض تكلفة رأس المال (2015) (Blanco et al.)، وتخفيض تكلفة التمويل بالملكية (Yoo and Semenenko 2012)، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة التمويل بالاقتراض عن طريق السندات (Franco et al. 2016).

٧- الإصدارات المهنية ذات الصلة بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية

ظهر الاهتمام بموضوع الإفصاح عن القطاعات التشغيلية (التقارير القطاعية) منذ فترة طويلة، سواء من جانب المنظمات المهنية الدولية أو الأمريكية مما ترتب عليه إصدار وتطوير معايير المحاسبة ذات الصلة منذ حوالي أربعة عقود. فمن ناحية، تم إصدار معيار المحاسبة الدولي ١٤ (IAS 14) من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في أغسطس عام ١٩٨١ بعنوان التقرير عن المعلومات المالية حسب القطاع، والذي أُعيد صياغته في عام ١٩٩٤. وقد تبع ذلك قيام اللجنة في أغسطس ١٩٩٧ بإصدار معيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل بعنوان التقارير القطاعية، والذي حل محل المعيار الأساسي، وأصبح ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في يوليو ١٩٩٨، أو ما بعد ذلك.

ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل، يتعين على المنشآت الإفصاح عن المعلومات القطاعية إما على أساس قطاعات الأعمال^(١)، أو القطاعات الجغرافية، مع اعتبار أحد هذين القطاعين قطاعاً رئيسياً، والآخر قطاعاً ثانوياً، وذلك باستخدام مدخل المخاطر والعوائد. وقد ترتب على هذا المعيار زيادة البنود التي تم الإفصاح عنها للقطاعات الرئيسية مقارنة بالمعيار السابق. إذ يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن البنود التالية: الإيرادات، والأرباح أو الخسائر، والأصول، والالتزامات، ومصروف الإهلاك والاستنفاد، وحصة المنشأة في إيرادات الشركات الشقيقة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، والاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة، والإضافات الرأسمالية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المعلومات تُستخدم داخلياً من قبل الإدارة. ووفقاً لهذا المعيار، يتم احتساب مبلغ أرباح أو خسائر كل قطاع، بالإضافة إلى أصوله والالتزامات استناداً إلى القواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية (IFRS 8).

وكجزء من مشروع التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية، وبالتالي التوافق مع معيار المحاسبة المالية ١٣١ (SFAS 131)، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر ٢٠٠٦ معيار التقرير المالي الدولي ٨ (IFRS 8) بعنوان القطاعات التشغيلية، والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل، حيث أصبح ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو ما بعده. وينص المبدأ الأساسي لمعيار التقرير المالي الدولي ٨ على ضرورة قيام المنشأة

(١) تُعرف قطاعات الأعمال بأنها جزء محدد من المنشأة، والذي يوفر منتجات أو خدمات مختلفة، ويتعرض لمخاطر، ويحقق عوائد بشكل منفصل عن أي أجزاء أخرى بالمنشأة.

بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تشارك فيها، وأثارها المالية، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية التي تعمل فيها.

ووفقاً لهذا المعيار، يُعد القطاع التشغيلي أحد مكونات المنشأة، والذي يشارك في أنشطة الأعمال، والتي يمكن أن تحقق منها المنشأة إيرادات وتحمل مصروفات، بالإضافة إلى مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي^(٢) للمنشأة لاتخاذ قرارات بشأن الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه، بالإضافة إلى توفر معلومات مالية منفصلة عنه. وقد اعتمد المعيار - بالاتفاق مع معيار المحاسبة المالية ١٣١ الأمريكي - على مدخل الإدارة في تحديد القطاعات التشغيلية المختلفة، والذي يستند إلى أن القطاعات التشغيلية المعروضة بالقوائم المالية يجب أن تكون هي نفسها تلك المستخدمة لأغراض الإدارة الداخلية.

ويتطلب معيار التقرير المالي الدولي ٨ أن يتم تحديد القطاعات التي يمكن التقرير عنها بناءً على الحدود الرقمية للإيرادات، والأرباح أو الخسائر، والأصول. إذ يُعتبر القطاع التشغيلي قابلاً للتقرير عنه إذا بلغت أو تجاوزت إيرادات القطاع بما في ذلك المبيعات إلى العملاء الخارجيين والمبيعات بين القطاعات، أو المبلغ المطلق لأرباح أو خسائر القطاع، أو إجمالي أصول القطاع، ١٠% من القيم الإجمالية المناظرة لجميع القطاعات التشغيلية بالمنشأة.

وبالإضافة إلى ذلك، يُسمح للمنشأة القيام بدمج قطاعين أو أكثر لا يفيان بالحدود الرقمية، من أجل إنشاء قطاع واحد يمكن التقرير عنه، بشرط أن يكون لهذه القطاعات خصائص اقتصادية متشابهة، من حيث: طبيعة المنتجات والخدمات، وطبيعة العمليات الإنتاجية، ونوع أو فئة العميل حسب منتجاته أو خدماته، والأساليب المستخدمة لتوزيع منتجاتهم أو تقديم خدماتهم، وأخيراً طبيعة البيئة التنظيمية. ومع ذلك، يمكن أن تُعد القطاعات التشغيلية التي لا تستوفي أي من الحدود الرقمية السابقة قطاعات يتم التقرير والإفصاح عنها بشكل منفصل، إذا اعتقدت الإدارة بأن المعلومات حول هذه القطاعات ستكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

(٢) يحدد مصطلح متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي وظيفة معينة وليس بالضرورة أن يكون مديراً ذا مسمى محدد. وغالباً ما يكون متخذ القرارات التشغيلية في المنشأة هو المدير التنفيذي أو مدير العمليات بالمنشأة، كما قد يكون مجموعة من المديرين التنفيذيين أو مديريين آخرين (IFRS 8).

كما وضع المعيار شرطاً إضافياً، والذي يتمثل في أنه في حالة إذا ما كان إجمالي الإيراد من أطراف خارجية، والذي تم التقرير عنه من قبل القطاعات التشغيلية أقل من ٧٥% من إيراد المنشأة، فإنه ينبغي تحديد قطاعات تشغيلية إضافية كقطاعات يتم التقرير عنها، حتى وإن لم تستوف شرط الحدود الرقمية إلى أن يتم الوصول إلى نسبة ٧٥% على الأقل من إيراد المنشأة في القطاعات التي يتم التقرير عنها.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية، فإنه يتعين على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عما يلي لكل فترة:

أولاً: معلومات حول كيفية تحديد المنشأة للقطاعات التشغيلية الخاصة بها، بالإضافة إلى الأحكام التي تمت بواسطة الإدارة لجميع القطاعات، وكذلك وصفاً ملخصاً عن تلك القطاعات، وأخيراً، معلومات عن أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع يتم التقرير عنه إيراداته.

ثانياً: معلومات حول قياس الأرباح أو الخسائر لكل قطاع يتم التقرير عنه. كذلك يتم التقرير عن قياس إجمالي الأصول لكل قطاع يتم التقرير عنه، إذا كانت هذه المبالغ يتم عرضها بشكل منتظم على متخذ القرار التشغيلي الرئيسي. كما يجب على المنشأة الإفصاح عن العناصر التالية لكل قطاع يتم التقرير عنه^(٣): الإيرادات من العملاء الخارجيين، والإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى بالمنشأة، وإيراد ومصروف الفوائد، والإهلاك والاستنفاد، وبنود الدخل والمصروفات ذات الأهمية النسبية، وحصة المنشأة في أرباح أو خسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، ومصروف ضريبة الدخل، ومبلغ الاستثمار في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، ومبالغ الإضافات إلى الأصول غير المتداولة، بخلاف الأدوات المالية، والأصول الضريبية المؤجلة، وصافي أصول مزايا ما بعد أداء الخدمة، والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين.

ثالثاً: معلومات عن أسس القياس، حيث ينبغي أن يكون المبلغ الذي تم التقرير عنه لكل بند بالقطاع هو القياس الذي تم التقرير عنه لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي لأغراض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه.

(٣) سواء أكانت هذه العناصر مدرجة في قياس أرباح أو خسائر وأصول القطاع، أو إذا كان يتم عرضها بانتظام على متخذ القرار التشغيلي الرئيسي، حتى وإن لم تكن مدرجة في قياس أرباح أو خسائر وأصول القطاع.

رابعاً: يجب على المنشأة أن تفصح كحد أدنى عما يلي: (١) أساس المحاسبة عن أي معاملات بين القطاعات التي يتم التقرير عنها. (٢) طبيعة أية فروق بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات التي يتم التقرير عنها وأرباح أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف ضريبة الدخل والعمليات غير المستمرة. (٣) طبيعة أية فروق بين مقاييس أصول والتزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها والمقاييس المناظرة على مستوى المنشأة ككل. (٤) طبيعة أية تغيرات عن الفترات السابقة في أساليب القياس المستخدمة في تحديد أرباح أو خسائر القطاع الذي يتم التقرير عنه، وأثر تلك التغيرات - إن وجدت - على قياس أرباح أو خسائر القطاع. (٥) طبيعة وأثر أي تخصيصات غير متماثلة للقطاعات التي يتم التقرير عنها.

خامساً: المطابقات وتسوياتها، حيث يجب على المنشأة أن تقدم مطابقات لكل مما يلي: إجمالي إيرادات القطاعات التي يتم التقرير عنها، وإجمالي قياس أرباح أو خسائر القطاعات التي يتم التقرير عنها قبل مصروف الضريبة والعمليات غير المستمرة، وإجمالي أصول والتزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها، وذلك مع المبالغ المقابلة على مستوى المنشأة ككل.

سادساً: بعض المعلومات على مستوى المنشأة، والتي تتعلق بالمنتجات والخدمات، والمناطق الجغرافية، والعملاء الرئيسيين، وذلك بغض النظر عن عدد القطاعات التشغيلية التي تم التقرير عنها.

أما فيما يتعلق بمعياري المحاسبة الأمريكيين، فقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية في ديسمبر ١٩٧٦ بإصدار معيار المحاسبة المالية ١٤ (SFAS 14) بعنوان التقارير المالية لقطاعات منشآت الأعمال، والذي يعتبر أول معيار محاسبة يتعلق بالإفصاح القطاعي، والذي يتطلب من المنشآت الإفصاح عن المعلومات القطاعية بحسب خطوط الأعمال، والمناطق الجغرافية. وقد تم استبدال هذا المعيار بمعيار المحاسبة المالية ١٣١ (SFAS 131) بعنوان الإفصاحات عن قطاعات المنشأة والمعلومات ذات الصلة في يونيو ١٩٩٧، والذي أصبح سارياً بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٧، وذلك في محاولة لمعالجة الانتقاد الرئيسي للمعيار ١٤، والمتمثل في انخفاض عدد القطاعات التشغيلية التي يتم التقرير عنها للمستخدمين الخارجيين. ويتطلب هذا المعيار تحديد القطاعات التشغيلية التي يتم التقرير عنها استناداً إلى مدخل الإدارة.

وبموجب هذا المدخل، يمكن أن تعتمد القطاعات التشغيلية على خطوط الأعمال، أو المناطق الجغرافية، أو مزيج منهما، أو أي تحديد آخر ينعكس في التخطيط التنظيمي. أما فيما يتعلق بتحديد

القطاعات التي يتم التقرير عنها، وكذلك متطلبات الإفصاح، فقد اتفقت مع نظيرها بمعيار التقرير المالي الدولي ٨، فيما عدا أن معيار المحاسبة المالية الأمريكي ١٣١ لا يتطلب الإفصاح عن قياس التزامات القطاع، بينما يتطلب معيار التقرير المالي الدولي ٨ الإفصاح عن التزامات القطاع، في حالة ما إذا كان يتم تقديم هذا القياس بشكل منتظم لمتخذ القرار التشغيلي الرئيسي.

وأخيراً، فيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية، فقد اتبعت معايير المحاسبة المصرية معايير المحاسبة الدولية، حيث جاء معيار المحاسبة المصري ٣٣، والصادر في سنة ٢٠٠٦ مجرد ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل. كما جاء معيار المحاسبة المصري ٤١ بعنوان القطاعات التشغيلية، والصادر في سنة ٢٠١٥، كترجمة أيضاً لمعيار التقرير المالي الدولي ٨.

ورغم أن تعديلات معايير المحاسبة المتعلقة بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية جاءت بهدف زيادة كل من مستوى الإفصاح وعدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها، إلا أن الدراسات التي قامت باختبار ذلك توصلت إلى نتائج مختلفة. فعلى سبيل المثال، توصل بعض الدراسات إلى أن التحول من معيار المحاسبة الدولي ١٤ المعدل إلى معيار التقرير المالي الدولي ٨ قد أدى إلى زيادة عدد القطاعات التشغيلية التي يتم الإفصاح عنها (Crawford et al. 2012; Nichols et al. 2012; Kang and Gray 2013; Leung and Verriest 2015; He et al. 2016). ومع ذلك، توصلت دراسات (Altintas (2010), and Pisano and landriani (2012) إلى أن هذا التحول لم يؤد إلى زيادة معنوية في عدد القطاعات التشغيلية التي يتم الإفصاح عنها. بينما توصلت دراسات (Crawford et al. (2012), Nichols et al. (2012), and Leung and Verriest (2015) إلى انخفاض عدد البنود التي يتم الإفصاح عنها بموجب معيار التقرير المالي الدولي ٨.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسات (Herrmann and Thomas (2000), Berger and Hann (2003), and Ettredge et al. (2005) إلى أن التحول من معيار المحاسبة المالية ١٤ إلى معيار المحاسبة المالية ١٣١ قد أدى إلى زيادة عدد القطاعات التشغيلية التي يتم الإفصاح عنها، في حين توصلت دراسة (Street et al. (2000) إلى وجود زيادة طفيفة في عدد القطاعات التشغيلية التي يتم التقرير عنها. أما من حيث عدد البنود التي يتم الإفصاح عنها، فقد توصلت دراسات (Street et al. (2000), and Berger and Hann (2003) إلى وجود زيادة معنوية

في عدد البنود التي يتم الإفصاح عنها نتيجة هذا التحول، بينما أوضحت دراسة Herrmann and Thomas (2000) وجود زيادة غير معنوية في هذه البنود.

ويرى الباحث، أن عدم الاتفاق بين تلك الدراسات قد يرجع إلى المرونة الموجودة بمعايير المحاسبة ذات الصلة، نتيجة ارتباطها بطريقة إدارة الشركات، وبالتالي اعتمادها بدرجة كبيرة على تقديرات الإدارة. ونتيجة لذلك، فقد يعتمد الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على عوامل أخرى بجانب ما تنص عليه معايير المحاسبة ذات الصلة.

٨- تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، واشتقاق فروض البحث الخمسة الأولى

رغم اعتبار مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات، والتي تهدف إلى تخفيض مشاكل الوكالة بين الملاك والإدارة، وضمان عدم تحقيق مديري الشركة لمصالحهم الشخصية على حساب المساهمين (Aljifri and Moustafa 2007)، إلا أن فعالية الدور الرقابي للمجلس تتوقف على ما يتسم به من خصائص.

ويتناول الباحث في هذا الجزء من البحث وجهات النظر المختلفة بشأن خصائص مجلس الإدارة، والتي تتضمن كلاً من: حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال المجلس، وتنوع مجلس الإدارة من خلال نسبة الأعضاء الإناث بالمجلس، وأخيراً، وجود أعضاء أجنبيات بالمجلس. يُضاف إلى ذلك، أثر هذه الخصائص على الدور الرقابي للمجلس من ناحية، وعلاقتها بمستوى الإفصاح بصفة عامة، والإفصاح عن القطاعات التشغيلية بصفة خاصة من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

٨-١ حجم مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة جزءاً مهماً من هيكل حوكمة الشركات. ومع ذلك، يثار التساؤل عن العدد الأمثل لأعضاء مجلس الإدارة. إذ إن حجم مجلس الإدارة يرتبط بقدرة أعضائه على مراقبة المديرين والإشراف عليهم (Christensen et al. 2010). وفي هذا الصدد، توجد وجهتا نظر فيما يتعلق بالدور الرقابي لمجلس الإدارة وعلاقته بحجم المجلس. أولهما، تشير إلى أن مجالس الإدارة الأصغر حجماً تعتبر أكثر فعالية. ويرجع ذلك إلى وجود درجة أعلى من التنسيق بين أعضاء المجلس، وانخفاض صعوبات الاتصال بين أعضائه، بالإضافة إلى انخفاض مشكلة التكاليف (Hermalin

(and Weisbach 2003; Kao and Chen 2004). يُضاف إلى ذلك، أن المجالس الأكبر حجماً تعاني من مشكلة نشر المسؤولية، حيث يستبعد الأفراد احتمال اكتشاف الأعضاء الآخرين لمساهماتهم الضعيفة (Mollah et al. 2012).

وثانيهما، تشير إلى أن كبر حجم مجالس الإدارة يسمح بالتخصص داخل المجلس. وبالتالي، إمكانية تخصيص الواجبات بشكل أفضل بناءً على الخبرة والمعرفة المبنية على خلفيات متنوعة، مما يعزز من الدور الرقابي للمجلس (Christensen et al. 2010). يُضاف إلى ذلك، أن كبر حجم مجلس الإدارة يرتبط بوجود العديد من الأعضاء غير التنفيذيين والذين يشجعون على اتخاذ قرارات أكثر حذراً، نتيجة الخوف من فقد سمعتهم في حالة فشل الشركة (Mollah et al. 2012).

ومع ذلك، لم تتفق الدراسات على وجود حجم أمثل لمجلس الإدارة. إذ يعتمد حجم مجلس الإدارة على العديد من العوامل، من بينها: حجم الشركة، وعمر الشركة، والرفع المالي، وريحية الشركة، وتعقيد عملياتها (Alnaif 2014; Ali 2018). وفي ذات السياق، أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري (٢٠١١) إلى أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء، إلا أنه لم يحدد حداً أقصى لهذا العدد. ومع ذلك، لم يحدد الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦) عدداً معيناً لأعضاء مجلس الإدارة، فقد نص على أن يشكل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الإضطلاع بوظائفه وواجباته.

وقد تناول العديد من الدراسات اختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، إلا أنه لم تتفق تلك الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج. فمن ناحية توصلت دراستا Akhtaruddin et al. (2018) and Emmanuel et al. (2009) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح. بينما توصلت دراستا Torchia and Calabro (2016) and Alnabsha et al. (2018) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح. وأخيراً، توصلت مجموعة ثالثة من الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين (Cheng and Courtenay 2006; Donnelly and Mulcahy 2008; Soliman et al. 2014; Elfeky 2017).

أما بشأن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، فقد توصلت دراسة علي (٢٠١٨) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من ٣٦ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة

أربع سنوات ٢٠١٤-٢٠١٧. وقد بررت الدراسة ذلك، بأن حجم المجلس يرتبط بمدى قدرة المديرين على الرقابة على عمليات الشركة بشكل فعال، بالإضافة إلى أن كبر حجم المجلس يترتب عليه عادة امتلاك مهارات أكثر تخصصاً، ورقابة أفضل على عمليات اتخاذ القرارات. بينما توصل العديد من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية (Wan-Hussin 2009; Ibrahim and Jaafar 2014; Mateescu 2016; Saidi 2017; Tao 2017)

واستناداً إلى وجهة النظر القائلة بأن كبر حجم مجلس الإدارة ينطوي على تنوع الخبرة والمعرفة لدى أعضائه، بما يسمح بالتخصص، وبالتالي تخصيص الواجبات بشكل أفضل، مما يعزز من الدور الرقابي للمجلس، فإنه يُتوقع وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يمكن اشتقاق فرض البحث الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

H1: توجد علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

٨-٢ ازدواجية الدور

يتمثل دور رئيس مجلس الإدارة في رئاسة اجتماعات المجلس وإدارة شئونه، بينما يتولى عضو مجلس الإدارة المنتدب الإدارة الفعلية للشركة، ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بها (الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦).

وتحدث ازدواجية الدور، في حالة قيام شخص واحد بالجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب. وقد يؤدي ذلك إلى أن يسيطر عضو مجلس الإدارة المنتدب على مجلس الإدارة الذي يرأسه. وفي هذه الحالة، يصبح مجلس الإدارة غير فعال في أداء واجباته، ومراقبة الإدارة التنفيذية (Christensen et al. 2010; Lim 2011).

وبالتالي، يساهم الفصل بين مناصبي عضو مجلس الإدارة المنتدب ورئيس مجلس الإدارة في تحقيق التوازن في أداء الإدارة، بالإضافة إلى زيادة استقلالية مجلس الإدارة، وهو ما يضمن فعالية المجلس (Lim 2011). ويتفق مع ذلك، ما أوضحه مليجي (٢٠١٤) من أن الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب يساعد على تفعيل الدور الرقابي والإشرافي

لمجلس الإدارة في متابعة أعمال الإدارة التنفيذية، خاصة تلك المؤثرة على الأداء المالي والاقتصادي للشركة.

ويتفق الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦) مع وجهة النظر السابقة، حيث أكد على أن يتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب، ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين. وفي حالة إذا ما تم الجمع بين المنصبين، يتم الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي للشركة وموقعها الإلكتروني، مع تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية.

ورغم تناول العديد من الدراسات اختبار العلاقة بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح، إلا أنها لم تتفق فيما توصلت إليه من نتائج. فمن ناحية، توصلت دراستا (Soliman et al. (2014) and Bueno et al. (2018) إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح. بينما توصلت دراسات أخرى (e.g., Cheng and Courtenay 2006; Donnelly and Mulcahy 2008; Torchia and Calabro 2016; Elfeky 2017; Alnabsha et al. (2018) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، فقد توصلت دراسة (Ibrahim and Jaafar (2014) إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من ٦٩ شركة مدرجة بالبورصة النيجيرية. وعلى العكس، توصلت دراسة (Saidi (2017) إلى وجود تأثير إيجابي لازدواجية الدور على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك لعينة من ١٣٧ شركة كندية عن عام ٢٠٠٧. بينما توصلت دراسة علي (٢٠١٨) باستخدام عينة من ٣٦ شركة مصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

ورغم اختلاف نتائج الدراسات بشأن العلاقة بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح، إلا أن الباحث يرى أن الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب قد يساعد على تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة، وزيادة استقلاله، وهو ما يضمن فعالية المجلس. وبالتالي، فمن المتوقع وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات

التشغيلية. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني في صورته البديلة على النحو التالي:

H2: توجد علاقة سلبية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

٨-٣ استقلال مجلس الإدارة

يشير استقلال مجلس الإدارة إلى نسبة المديرين الخارجيين إلى المديرين الداخليين (Saidi 2017). بينما عرف الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦) عضو مجلس الإدارة المستقل، بأنه عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة، وغير مساهم بالشركة، ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة، وتتنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها. وبالتالي، لا يكون من كبار المساهمين بالشركة، أو من كبار العملاء أو الموردين.

وقد أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات (٢٠١١) إلى أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين، أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية بما يعود بالنفع على المجلس والشركة. أما الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)، فقد نص على أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعان بمهارات فنية وتحليلية بما يعود بالنفع على المجلس والشركة.

ويعتبر استقلال المجلس عنصراً مهماً لتحقيق فعالية المجلس في متابعة الإدارة التنفيذية والإشراف عليها بشكل فعال (Lim 2011)، كما أنه يقوم بدور مهم في الحد من تعارض المصالح بين الملاك والمديرين (مليجي ٢٠١٤). وقد قام العديد من الدراسات باختبار العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح. وقد توصل أغلب هذه الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال المجلس ومستوى الإفصاح (Cheng and Courtenay 2006; Donnelly and Mulcahy 2008; Akhtaruddin et al. 2009; Torchia and Calabro 2016; Elfeky Soliman et al. (2014), Bueno et al. (2018), and Emmanuel et al. (2018). بينما توصلت دراسات (2017) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح.

وبشأن العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، فقد توصل العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (Leung and Horwitz (2004 إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح القطاعي الاختياري، إلا أن هذه العلاقة كانت مشروطة بانخفاض مستوى الملكية الإدارية. وقد تم التوصل إلى ذلك باستخدام عينة من ٣٧٦ شركة من الشركات المدرجة ببورصة هونج كونج عن عام ١٩٩٦.

وباستخدام بيانات عينة من ٨٧ شركة إسبانية مدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، توصلت دراسة (Gisbert et al. (2014 إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعي خاصة في ظل ارتفاع مستوى تركيز الملكية. ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة (Tao (2017 من وجود علاقة إيجابية بين تكوين مجلس الإدارة والإفصاح القطاعي، وذلك لعينة من ٧٣ شركة غير مالية مقيدة ببورصة لندن. ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة علي (٢٠١٨)، باستخدام بيانات عينة من ٣٦ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ من وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

ومن ناحية أخرى، توصل العديد من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد توصلت دراسة (Wan-Hussin (2009 إلى عدم وجود علاقة بين نسبة المديرين المستقلين ومستوى الإفصاح القطاعي، وذلك لعينة من ٦٤ شركة ماليزية خلال سنتي ٢٠٠١، ٢٠٠٢. ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة (Ibrahim and Jaafar (2014 من عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح القطاعي واستقلال مجلس الإدارة، وذلك باستخدام عينة من ٦٩ شركة مدرجة بالبورصة النيجيرية. وباستخدام عينة من الشركات الرومانية عن عام ٢٠١٢، أيدت دراسة (Mateescu (2016 عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح القطاعي وتكوين مجلس الإدارة. ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة (Saidi (2017 من عدم وجود تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعي، وذلك باستخدام عينة من ١٣٧ شركة كندية عن عام ٢٠٠٧.

واستناداً إلى أن المديرين المستقلين يكونوا أقل ارتباطاً بمصالح الإدارة، بالإضافة إلى أهمية استقلال المجلس لمتابعة الإدارة التنفيذية، وكذلك الحد من تعارض المصالح بين الملاك والإدارة، فقد يكون المديرون المستقلون أكثر ميلاً لتشجيع الشركات على الإفصاح عن مزيد من المعلومات لأصحاب المصالح خاصة المستثمرين. وبالتالي، فإنه يُتوقع وجود علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبناءً على ذلك، يمكن اشتقاق فرض البحث الثالث في صورته البديلة على النحو التالي:

H3: توجد علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

٨-٤ تنوع مجلس الإدارة

يختلف المديرون في احتياجاتهم من المعلومات، وما يتمتعون به من مستوى الخبرة، وأنماط الاتصال، ومداخل اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الأهداف (Srinidhi et al. 2011). ولذلك، يُعتبر تنوع مجلس الإدارة إحدى الخصائص المرغوبة لهيكل المجلس. ويرجع ذلك إلى أن تنوع المديرين من خلال توافر أعضاء إناث بالمجلس، قد يؤدي إلى توفير المزيد من الخبرة، والمعرفة، والتي سوف تمكن من التعامل مع مجموعة أوسع من احتياجات أصحاب المصالح، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل، وبالتالي تحسين فعالية المجلس ودوره الرقابي (Mateos De Cobo et al. 2012).

وبشأن العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، فقد توصلت الدراسات إلى نتائج مختلفة. فمن ناحية، توصلت دراسة (Tejedo-Romero et al. 2017) إلى وجود تأثير إيجابي لوجود أعضاء إناث بمجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري، وذلك باستخدام عينة من ٢٥ شركة إسبانية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة (Bueno et al. 2018) من أن وجود أعضاء إناث بمجلس الإدارة يؤثر إيجاباً على الإفصاح الاختياري، وذلك لعينة من ٢٨٥ شركة برازيلية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وباستخدام عينة من الشركات النيجيرية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، أيدت دراسة Emmanuel et al. (2018) التأثير الإيجابي لتنوع مجلس الإدارة مفاًساً بنسبة الأعضاء الإناث بالمجلس على مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة (2009) Nalikka إلى عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الأعضاء الإناث بمجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، وذلك باستخدام بيانات عينة من 108 شركة مدرجة ببورصة هلسنكي خلال الفترة 2005-2007. ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة (2018) Manita et al. من عدم وجود علاقة معنوية بين تنوع مجلس الإدارة مقياساً بنسبة الأعضاء الإناث بالمجلس والإفصاح البيئي والاجتماعي، وذلك لعينة من 379 شركة مدرجة بمؤشر Standard & Poor's 500 خلال الفترة 2010-2015.

وباستخدام بيانات عينة من 116 شركة غير مالية مقيدة بالبورصة بينجلاديش خلال الفترة 2009-2015، توصلت دراسة (2015) Muttakin et al. إلى أن وجود أعضاء إناث بمجلس الإدارة يؤثر سلباً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويؤيد ذلك، ما توصلت إليه دراسة Tao (2017) من وجود علاقة سلبية بين نسبة الأعضاء الإناث بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك لعينة من 73 شركة غير مالية مقيدة ببورصة لندن.

ورغم اختلاف نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، إلا أنه من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة من خلال نسبة الأعضاء الإناث بالمجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ويرجع ذلك إلى أن وجود الأعضاء الإناث بمجلس الإدارة قد يساعد على تحسين فعالية المجلس ودوره الرقابي، من خلال تنوع مستوى الخبرة، وأنماط الاتصال، والإدراك. وبالتالي، يمكن اشتقاق فرض البحث الرابع في صورته البديلة على النحو التالي:

H4: توجد علاقة إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

٨ - ٥ الأعضاء الأجانب بالمجلس

يشير وجود أعضاء أجانب بمجلس الإدارة إلى العديد من المزايا المحتملة، والتي من بينها: توافر العديد من الأعضاء المؤهلين من حيث الخبرة الصناعية العالمية الواسعة. وبالتالي، يمكن لهؤلاء الأعضاء إضافة خبرة قيمة ومتنوعة لمجلس الإدارة والتي لا يمتلكها أعضاء المجلس المحليين. يُضاف إلى ذلك، أن وجود أعضاء أجانب بمجلس الإدارة قد يكون إشارة إلى فعالية الدور الرقابي للمجلس، وارتفاع التزام الشركات وتحقيق الشفافية، وبالتالي تدعيم سمعة الشركة في سوق المال (Oxelheim and Randey 2003).

وقد أيد العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين وجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة وارتفاع مستوى الإفصاح. وباستخدام عينة من ٣٣ شركة مقيدة بالبورصة الاندونيسية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، توصلت دراسة (Rasmini et al. (2014 إلى وجود تأثير إيجابي لوجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. وفي ذات السياق، توصلت دراسة (Muttakin et al. (2015 إلى أن وجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة يؤثر إيجاباً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك باستخدام عينة من ١١٦ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة بينجلاديش خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة (Emmanuel et al. (2018 من وجود تأثير إيجابي لوجود أعضاء أجانِب بالمجلس على مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي في الشركات النيجيرية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وباستخدام بيانات عينة من الشركات غير المالية الأردنية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أيدت دراسة (Alshirah et al. (2019 وجود علاقة إيجابية بين وجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

واستناداً إلى أن وجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة قد يؤدي إلى زيادة فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة، وارتفاع التزام الشركات وتحقيق الشفافية، فإنه يُتوقع وجود علاقة إيجابية بين وجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يمكن اشتقاق فرض البحث الخامس في صورته البديلة على النحو التالي:

H5: توجد علاقة إيجابية بين نسبة الأعضاء الأجانِب بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

٩- تحليل تأثير درجة تركيز القطاع على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، واشتقاق فرض البحث السادس وفروضه الفرعية

يتصف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة بالتركز عندما تتم معظم مبيعات هذا القطاع بواسطة عدد صغير من الشركات. وفي المقابل، يتصف القطاع بارتفاع درجة المنافسة عندما تكون مبيعات الشركات المدرجة به متقاربة (Alvarez et al. 2008).

ونظراً لأن الإفصاح بصفة عامة، والإفصاح عن القطاعات التشغيلية بصفة خاصة يوفر المزيد من المعلومات، والتي تسمح للمستثمرين والمستخدمين الآخرين بالوصول إلى معلومات عن أنشطة الشركات وأدائها، فقد يؤدي ذلك إلى التأثير سلباً على هذه الشركات من قبل منافسيها الحاليين والمحتملين، إذا ما ترتب على هذا الإفصاح تحسين الرؤية بشأن كيفية مساهمة الأنشطة المختلفة في أداء الشركات (Talha et al. 2007). ويتفق ذلك مع ما أوضحتها دراسة Prencipe (2004) من أن الشركات تتحمل تكاليف نتيجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية، والتي قد يستخدمها المنافسون والأطراف الأخرى بطريقة تضر بالشركة التي تقوم بالإفصاح، وهو ما يدفعها إلى تخفيض مستوى الإفصاح. إذ يقدم الإفصاح القطاعي تفاصيل حول هامش الربح لقطاعات الشركة، والعاقد على الأصول، ومعدل النمو في مختلف خطوط أعمالها. وقد يؤدي ذلك إلى إعلام المنافسين والأطراف الأخرى بوجود نقاط ضعف أو فرص يمكن استغلالها لتحقيق مصالحهم الخاصة، والإضرار بالشركة.

ويتفق ذلك مع افتراض نظرية تكاليف الملكية في تفسير سلوك الإفصاح لدى الشركات بأنه في حالة عدم وجود تكاليف تتعلق بالإفصاح، يكون لدى الشركات دافع للإفصاح اختيارياً عن المعلومات ذات الصلة إلى سوق المال بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات (Prencipe 2004). أما في ظل وجود تكاليف خاصة بالإفصاح، والتي منها: تكاليف إعداد المعلومات ونشرها، ومراجعتها، بالإضافة إلى التكاليف الناتجة عن تقديم معلومات مفيدة للمنافسين، والتي قد يتم استخدامها بطريقة تضر بالشركة، فإنه يتوفر لدى الشركات الدافع لتقديم مستوى منخفض من الإفصاح الاختياري، خوفاً من فقدان ميزتها التنافسية. وبالتالي، تقرر الشركات تقديم مستوى منخفض من المعلومات (Prencipe 2004; Lucchese and Di Carlo 2016).

وفي هذا الصدد، تناول العديد من الدراسات اختبار أثر تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح. فمن ناحية، توصل بعض الدراسات إلى أن الشركات في القطاعات التي تتسم بالتركز، وبالتالي انخفاض درجة المنافسة تميل إلى تقديم مستوى أقل من الإفصاح. فقد أشارت دراسة (Harris 1998) إلى أن أحد أسباب اعتراض المديرين على الإفصاح القطاعي هو الإدعاء بأن هذا الإفصاح يوفر معلومات ذات قيمة للمنافسين، والتي قد لا تتوافر بدونه. وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما ازدادت درجة تركيز القطاع، كلما انخفض احتمال الإفصاح القطاعي للشركة بهدف حماية أرباحها غير العادية، وذلك باستخدام عينة من ٩٢٩ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١.

ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة (Botosan and Stanford (2005) من أن الشركات في القطاعات التي تتسم بارتفاع درجة تركزها، وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة فيها تميل إلى تقديم إفصاح أقل عن القطاعات التشغيلية التي تحقق أرباحاً مرتفعة. وفي ذات السياق، وباستخدام عينة من ١٢٤ شركة غير مالية تنتمي إلى ١١ قطاع بالبورصة بإيطاليا خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، توصلت دراسة (Pisano and Landriani (2012) إلى أن القطاعات التي تتسم بارتفاع درجة المنافسة، وبالتالي تكون أقل تركزاً، ترتبط بمستويات أعلى من الإفصاح القطاعي. يُضاف إلى ذلك، أن الشركات التي تعمل في قطاعات ذات درجة منافسة أقل قامت بتخفيض بنود المعلومات المقدمة بالنسبة لكل قطاع بموجب معيار التقرير المالي الدولي ٨، مقارنة بمستوى الإفصاح في العام السابق.

وعلى العكس، توصلت دراسة (Ali et al. (2014) إلى قيام إدارة الشركات بالقطاعات التي تتسم بارتفاع درجة التركيز بإصدار توقعات الأرباح بشكل أقل تكراراً، كما أن تقييم المحللين الماليين لهذا الإفصاح كان أقل.

ومن ناحية أخرى، توصل بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين درجة تركز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ومستوى الإفصاح. فقد توصلت دراسة (Souza et al. (2016) إلى وجود علاقة غير معنوية بين درجة تركز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من ٢٧٢ شركة برازيلية تنتمي إلى ٢٠ قطاعاً خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠١١. وفي ذات السياق، وباستخدام عينة من ١٢٨ شركة غير مالية إيطالية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، توصلت دراسة (Lucchese and Di Carlo (2016) إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين مستوى الإفصاح القطاعي (الزامي واختياري) ومستوى المنافسة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

وأخيراً، تناول بعض الدراسات الأثر المُعدّل لدرجة تركز القطاع على العلاقة بين مستوى الإفصاح والعديد من المتغيرات، منها على سبيل المثال: تكلفة رأس المال، وهيكل الملكية، وأداء الشركة. فباستخدام عينة من ٢١٢ شركة أمريكية خلال سنة ١٩٩٦، توصلت دراسة (Xu (2009) إلى أن العلاقة السلبية بين جودة الإفصاح المالي وتكلفة رأس المال تكون معنوية فقط في الشركات التي تنتمي لقطاعات تتسم بارتفاع درجة التركيز. أما دراسة (Johari et al. (2016)، فقد توصلت إلى عدم وجود تأثير لدرجة المنافسة بالقطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين الملكية

الإدارية ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وذلك لعينة من الشركات الماليزية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأخيراً، توصلت دراسة (Lin et al. (2018 إلى أن العلاقة الإيجابية بين مستوى الإفصاح وأداء الشركة تكون أقوى في القطاعات التي تتسم بارتفاع درجة المنافسة، وذلك باستخدام بيانات عينة من الشركات المدرجة ببورصة تايبوان خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

ويتضح مما تقدم اختلاف نتائج الدراسات التي تناولت أثر درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح من ناحية، والأثر المعدّل له على العلاقة بين الإفصاح والمتغيرات الأخرى من ناحية أخرى. يُضاف إلى ذلك، عدم تناول أي من تلك الدراسات الأثر المعدّل لدرجة تركيز القطاع على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن القطاعات التشغيلية. واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة، فمن المتوقع اختلاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. وبالتالي، يمكن اشتقاق فرض البحث السادس في صورته البديلة على النحو التالي:

H6: تختلف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

ولاختبار هذا الفرض، سوف يتم اشتقاق خمسة فروض فرعية يتناول كل منها إحدى الخصائص الخمس السابقة لمجلس الإدارة. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفروض الخمسة الفرعية التالية في صورتهم البديلة على النحو التالي:

H6a: تختلف العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

H6b: تختلف العلاقة بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

H6c: تختلف العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

H6d: تختلف العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

H6e: تختلف العلاقة بين نسبة الأعضاء الأجانب بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

١٠ - الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث والمتعلقة بالعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كانت هذه العلاقة تختلف باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وسوف يعرض الباحث في هذا الجزء الجوانب التالية: مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، والارتباط بين متغيرات الدراسة، وأخيراً نتائج اختبار فروض البحث، بالإضافة إلى إجراء اختبارين إضافيين لفروض البحث، وذلك على النحو التالي:

١٠-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، وهي الفترة التي تبدأ من تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤١. ولإجراء الدراسة التطبيقية، قام الباحث باختيار عينة من الشركات التي توجد بها قطاعات تشغيلية يتم الإفصاح عنها، ما عدا تلك الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية. ويرجع ذلك إلى وجود قواعد تنظيمية خاصة بهما، والتي تنعكس على المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات بهذين القطاعين.

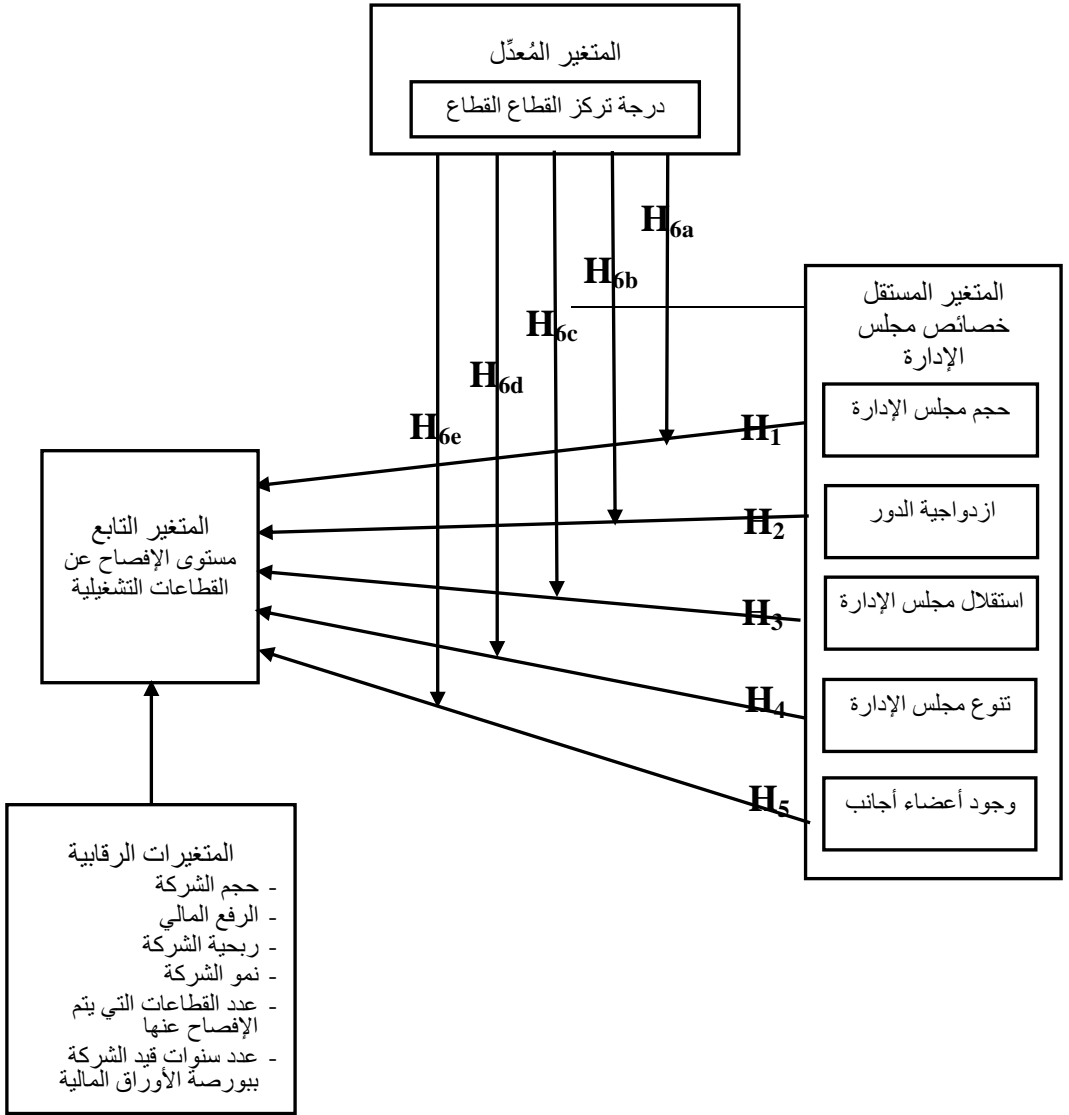
وقد نتج عن ذلك اختيار ٣٧ شركة من ١٣ قطاع تمثل عينة الدراسة، وبالتالي يكون عدد المشاهدات النهائية للدراسة ١١١ مشاهدة. وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات، والتي تم الحصول عليها من موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة، وموقع معلومات مباشر مصر، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، والتقارير المتاحة على موقع البورصة المصرية. ويوضح الجدول رقم (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات

النسبة	عدد شركات العينة	عدد ونسبة الشركات القطاع
٢.٧٠%	١	الموارد الأساسية
٨.١١%	٣	الكيمويات
١٣.٥١%	٥	التشييد ومواد البناء
١٨.٩٢%	٧	الأغذية والمشروبات
٥.٤١%	٢	الرعاية الصحية والأدوية
١٣.٥١%	٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٢.٧٠%	١	الغاز والبتروول
٢.٧٠%	١	منتجات منزلية وشخصية
٨.١١%	٣	العقارات
٢.٧٠%	١	الإعلام
٥.٤١%	٢	التكنولوجيا
٥.٤١%	٢	الاتصالات
١٠.٨١%	٤	السياحة والترفيه
١٠٠%	٣٧	إجمالي عدد الشركات

١٠-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة أربعة متغيرات، أولها، خصائص مجلس الإدارة كمتغير مستقل، والتي تشمل كلاً من: حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، وأخيراً وجود أعضاء أجنبي بالمجلس. وثانيها، مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية كمتغير تابع. وثالثها، درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، كمتغير مُعدّل. ورابعها، متغيرات رقابية، والتي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ويوضح الشكل رقم (١) نموذج الدراسة.



شكل (١) نموذج الدراسة

الشكل: من إعداد الباحث

وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء التعريف بهذه المتغيرات وأساليب قياسها، وذلك على النحو التالي:

١٠-٢-١ المتغير المستقل: خصائص مجلس الإدارة

يتسم مجلس الإدارة بالعديد من الخصائص، والتي تتضمن: حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال مجلس الإدارة، وملكية مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة من خلال نسبة الأعضاء الإناث بالمجلس، وخبرة أعضاء المجلس، وعدد مقابلات أعضاء المجلس، ووجود أعضاء أجنبي بالمجلس. وقد قام الباحث باختبار خمس خصائص لمجلس الإدارة، هي: حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، وأخيراً وجود أعضاء أجنبي بالمجلس. وسوف يعرض الباحث قياس هذه الخصائص على النحو التالي (Wan-Hussin 2009; Gisbert et al. 2014; Ibrahim and Jaafar 2014; Mateescu 2016; Saidi 2017; Tao 2017):

- حجم مجلس الإدارة: ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ازدواجية الدور: وتقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه عضو مجلس الإدارة المنتدب، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
- استقلال مجلس الإدارة: ويقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس.
- تنوع مجلس الإدارة: ويقاس بنسبة عدد الأعضاء الإناث إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة: ويقاس بنسبة عدد الأعضاء الأجنبي إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

١٠-٢-٢ المتغير التابع: مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية

يُعرف الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بأنه إفصاح إضافي بجانب القوائم المالية، حيث يتم في ظلّه تقسيم الشركة إلى قطاعات، والإفصاح عن المعلومات المالية أو غير المالية لكل قطاع منها (Mantziou 2014).

وقد قام الباحث باشتقاق مؤشر للإفصاح عن القطاعات التشغيلية لقياس مستوى الإفصاح بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية يتضمن ٣٠ عنصراً، وذلك استناداً إلى

معيار المحاسبة المصري ٤١، ودراسات Mateescu (2016), and Souza et al. (2016)، وذلك على النحو التالي:

١	متخذ القرار التشغيلي الرئيسي.
٢	مراجعة النتائج التشغيلية لكل قطاع بشكل منتظم بواسطة متخذ القرار التشغيلي الرئيسي.
٣	العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها (مثل: المنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية)
٤	ما إذا كان قد تم تجميع القطاعات التشغيلية.
٥	الأحكام المستخدمة في تطبيق معيار التجميع، مع وصف ملخص عن القطاعات التشغيلية التي تم تجميعها.
٦	أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع يتم التقرير عنه إيراداته.
٧	قياس أرباح أو خسائر كل قطاع يتم التقرير عنه.
٨	قياس إجمالي الأصول لكل قطاع يتم التقرير عنه.
٩	قياس إجمالي الالتزامات لكل قطاع يتم التقرير عنه.
١٠	الإيرادات من المعاملات مع العملاء من خارج المنشأة.
١١	الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى بنفس المنشأة.
١٢	إيراد الفوائد.
١٣	مصروف الفوائد.
١٤	مصروف الإهلاك والاستنفاد.
١٥	بنود الدخل والمصروفات ذات الأهمية النسبية.
١٦	مصروف ضريبة الدخل.
١٧	مبالغ الإضافات إلى الأصول غير المتداولة، بخلاف الأدوات المالية، والأصول الضريبية المؤجلة.
١٨	أساس المحاسبة عن أي معاملات بين القطاعات التي يتم التقرير عنها.
١٩	طبيعة أية فروق بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات التي يتم التقرير عنها وأرباح أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف ضريبة الدخل والعمليات غير المستمرة.
٢٠	طبيعة أية فروق بين مقاييس أصول القطاعات التي يتم التقرير عنها وأصول المنشأة ككل.
٢١	طبيعة أية فروق بين مقاييس التزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها والتزامات المنشأة ككل.
٢٢	طبيعة أية تغيرات عن الفترات السابقة في أساليب القياس المستخدمة في تحديد أرباح أو خسائر القطاع الذي يتم التقرير عنه، وأثر تلك التغيرات على قياس أرباح أو خسائر القطاع.
٢٣	طبيعة وأثر أي تخصيصات غير متماثلة للقطاعات التي يتم التقرير عنها. على سبيل المثال، تخصيص المنشأة لمصروف الإهلاك لقطاع دون تخصيص الأصول القابلة للإهلاك ذات العلاقة على ذلك القطاع.
٢٤	إجمالي إيرادات القطاعات التي يتم التقرير عنها مقارنة بإيرادات المنشأة ككل.
٢٥	إجمالي أرباح أو خسائر القطاعات التي تم قياسها والتي يتم التقرير عنها مقارنة بأرباح أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف ضريبة الدخل والعمليات غير المستمرة.
٢٦	إجمالي أصول والتزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها مع أصول والتزامات المنشأة ككل.
٢٧	إجمالي مبالغ القطاعات التي يتم التقرير عنها لكل بند آخر ذا أهمية نسبية مع المبلغ المقابل والخاص بالمنشأة ككل.
٢٨	الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو لكل مجموعة من المنتجات والخدمات المتشابهة.
٢٩	الإيرادات من العملاء الخارجيين المحققة في بلد إقامة المنشأة، وكذلك المحققة من كافة الدول الأجنبية التي تستمد منها المنشأة الإيرادات.
٣٠	معلومات حول مدى اعتماد المنشأة على عملائها الرئيسيين (الإيرادات من المعاملات مع عميل خارجي واحد تبلغ ١٠% أو أكثر من إيرادات المنشأة)، بالإضافة إلى معلومات عن إجمالي مبلغ الإيرادات من كل عميل.

١٠-٢-٣ المتغير المُعدّل: درجة تركّز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

استخدمت الدراسات السابقة العديد من المقاييس لقياس درجة تركّز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. فعلى سبيل المثال، استخدمت دراستا (Wang (2016), and Utama (2012) مؤشر Herfindahl، وذلك بالاعتماد على قيمة المبيعات. بينما استخدمت دراسة Souza et al. (2016) مؤشر Herfindahl، وذلك استناداً إلى قيمة إجمالي الأصول. ومن ناحية أخرى، استخدمت دراسة (Pisano and Landriani (2012) مؤشر Herfindahl، على أساس قيمة المبيعات، بالإضافة إلى مؤشر نسبة التركيز^(٤) على أساس مبيعات أكبر أربع شركات بالقطاع. أما دراسة (Johari et al. (2016) فقد استخدمت مؤشرين، هما: نسبة الحصة السوقية للشركة، ومؤشر نسبة التركيز على أساس مبيعات أكبر شركتين بالقطاع.

وقد اعتمد الباحث في قياس درجة تركّز القطاع على المقياس الأكثر استخداماً في الدراسات وهو مؤشر Herfindahl بالاعتماد على قيمة المبيعات، وذلك بالاتفاق مع دراسات (Pisano and Landriani (2012), Utama (2012), and Wang (2016)، وذلك على النحو التالي:

$$\text{Herfindahl} = \frac{\sum_{i=1}^n \left(\frac{\text{مبيعات الشركة } i \text{ في القطاع } j}{\text{إجمالي مبيعات القطاع } j} \right)^2}{n}$$

وكما ازدادت قيمة هذا المؤشر، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى تركّز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة، والعكس.

١٠-٢-٤ متغيرات الرقابة

أوضح العديد من الدراسات (e.g., Wan-Hussin 2009; Pisano and Landriani 2012; Gisbert et al. 2014; Ibrahim and Jaafar 2014; Johari et al. 2016;

^(٤) يصعب استخدام هذا المؤشر لقياس درجة تركّز القطاع، حيث إنه يتطلب أربع شركات على الأقل في كل قطاع، وهو ما لا يتوافر في بعض قطاعات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، على سبيل المثال: قطاع الغاز والبتروول، وقطاع الإعلام.

- (Tao 2017) وجود بعض العوامل، والتي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. لذلك، سيتم إدراج مجموعة من المتغيرات الرقابية، والتي تشمل:
- **حجم الشركة:** ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.
 - **الرفع المالي:** ويقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
 - **ربحية الشركة:** وتقاس بالعائد على الأصول (= صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول).
 - **نمو الشركة:** ويقاس بالتغير في مبيعات الشركة (= [المبيعات عن السنة الحالية - المبيعات عن السنة السابقة]/[المبيعات عن السنة السابقة]).
 - **عدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها:** ويقاس بعدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها كقطاعات تشغيلية بالشركة.
 - **عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية:** وتقاس بعدد السنوات منذ قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية وحتى بداية السنة المعنية.

١٠-٣ نموذج الدراسة

سوف يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث الخاصة بالعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى الأثر المعدّل لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{j,t} + \beta_2 DUAL_{j,t} + \beta_3 IND_{j,t} + \beta_4 DIV_{j,t} + \beta_5 FORE_{j,t} + \beta_6 SIZE_{j,t} + \beta_7 LEV_{j,t} + \beta_8 ROA_{j,t} + \beta_9 GROWTH_{j,t} + \beta_{10} SGN_{j,t} + \beta_{11} LIST_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (1)$$

حيث: SD مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، BSIZE حجم مجلس الإدارة، DUAL ازدواجية الدور، IND استقلال مجلس الإدارة، DIV تنوع مجلس الإدارة، FORE وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، SIZE حجم الشركة، LEV الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، GROWTH نمو الشركة، SGN عدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها كقطاعات تشغيلية بالشركة، LIST عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية، ε حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: اختبار أثر درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{j,t} + \beta_2 DUAL_{j,t} + \beta_3 IND_{j,t} + \beta_4 DIV_{j,t} + \beta_5 FORE_{j,t} + \beta_6 CON_{j,t} + \beta_7 SIZE_{j,t} + \beta_8 LEV_{j,t} + \beta_9 ROA_{j,t} + \beta_{10} GROWTH_{j,t} + \beta_{11} SGN_{j,t} + \beta_{12} LIST_{j,t} + \beta_{13} CON_{j,t} * BSIZE_{j,t} + \beta_{14} CON_{j,t} * DUAL_{j,t} + \beta_{15} CON_{j,t} * IND_{j,t} + \beta_{16} CON_{j,t} * DIV_{j,t} + \beta_{17} CON_{j,t} * FORE_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (2)$$

حيث: CON درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، CON*BSIZE المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وحجم مجلس الإدارة، CON*DUAL المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وازدواجية الدور، CON*IND المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع واستقلال مجلس الإدارة، CON*DIV المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وتنوع مجلس الإدارة، CON*FORE المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع ووجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة. وباقي المتغيرات كما تم تعريفها في النموذج السابق رقم (١).

١٠-٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

سوف يستخدم الباحث الإحصاء الوصفي، ومعاملات ارتباط بيرسون، وتحليل التباين، والانحدار الخطي المتعدد، بجانب استخدام اختبار (t) لاختبار فروض البحث. كما سيتم استخدام قيمة P.value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى معنوية ٥%.

١٠-٥ الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والارتباط بين متغيرات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء من البحث أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تشمل كلاً من: مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وحجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، وأخيراً درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، بالإضافة إلى الارتباط بين تلك المتغيرات.

وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٢) إلى أن المتوسط الحسابي لكل من مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وحجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، وأخيراً درجة تركيز القطاع، لفترة الدراسة مجتمعة كان ٠.٢٣٤٨، ٨.٤١٤٤، ٠.٧٢٩٧، ٠.٢٢٤٢، ٠.٠٩٠٣، ٠.٠٣١٤، ٠.٣٠٨٩ على التوالي. يُضاف إلى ذلك، أن الانحراف المعياري للمتغيرات السابقة كان ٠.١٢٩٠، ٢.٩٠٢٩،

٠.٤٤٦١، ٠.١٦٠٢، ٠.١٢٨٧، ٠.١٠٥١، ٠.٢٢٦٠ على التوالي، وهو أقل من المتوسط نفسه لتلك المتغيرات، فيما عدا متغيري تنوع مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنب بالمجلس.

ومن ناحية أخرى، تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٢) إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بشركات عينة الدراسة، والذي بلغ في المتوسط ٠.٢٣٤٨. كما تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول إلى أن عدد المشاهدات التي يوجد بها ازدواجية الدور بلغ ٨١ مشاهدة بنسبة ٧٣%. يُضاف إلى ذلك، أن الحد الأدنى لنسبة الأعضاء المستقلين بالمجلس صفر، وهو ما يشير إلى وجود عدم التزام من قبل بعض شركات عينة الدراسة بمتطلبات دليل حوكمة الشركات المصري، والذي ينص على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعان بمهارات فنية وتحليلية.

جدول (٢) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة*

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	الإحصاءات الوصفية المتغير
٠.٥٠٠٠	٠.٠٣٣٣	٠.١٢٩٠	٠.٢٣٤٨	مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية
١٦	٤	٢.٩٠٢٩	٨.٤١٤٤	حجم مجلس الإدارة
١	٠	٠.٤٤٦١	٠.٧٢٧٩	ازدواجية الدور**
٠.٦٠٠٠	٠	٠.١٦٠٢	٠.٢٢٤٢	استقلال مجلس الإدارة
٠.٥٠٠٠	٠	٠.١٢٨٧	٠.٠٩٠٣	تنوع مجلس الإدارة
٠.٥٧١٤	٠	٠.١٠٥١	٠.٠٣١٤	وجود أعضاء أجنب بمجلس الإدارة
١	٠.٠٦٥٧	٠.٢٢٦٠	٠.٣٠٨٩	درجة تركيز القطاع
٢٥.٢٩٠٥	١٩.٠٠٢٠	١.٤٣٧٢	٢١.٦٩٤٧	حجم الشركة
٠.٩٢٤١	٠.٠٩٠٧	٠.٢١٢٩	٠.٥١٢٣	الرفع المالي
٠.٣٨٨٥	٠.٢٤٤٤-	٠.٠٩٤٠	٠.٠٦٨٦	ربحية الشركة
١.٩٠٠٤	٠.٣١٩٤-	٠.٣٢٢٢	٠.٢٨٣٢	النمو
١١	٢	١.٨٥١٤	٣.٨١٠٨	عدد القطاعات التي يتم الإفصاح
٣٥	٠	٨.١٩٠	١٤.٨٧٠	عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية

* بلغ عدد المشاهدات للسنوات الثلاث مجتمعة ١١١ مشاهدة.

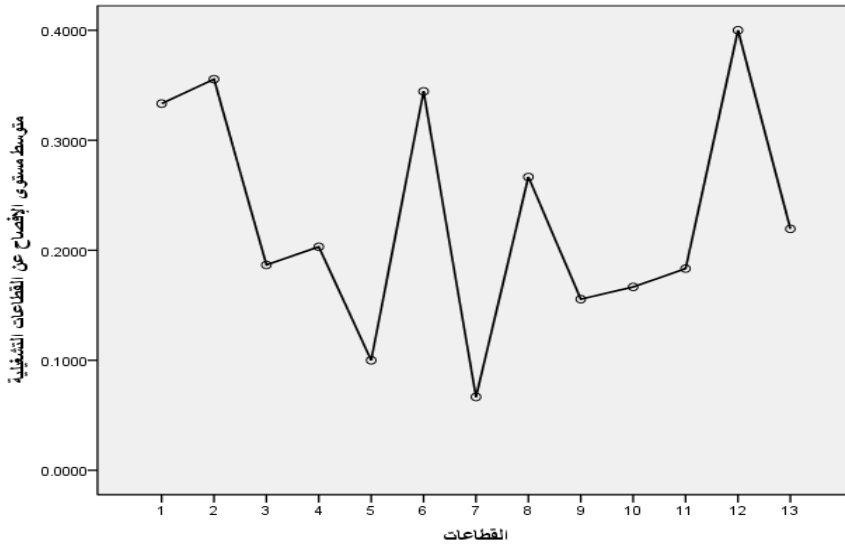
** بلغ عدد المشاهدات التي بها ازدواجية الدور ٨١ مشاهدة بنسبة ٧٣%.

ويوضح الجدول رقم (٣) المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها الشركات. ويتضح من الجدول وجود فروق في مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بين القطاعات محل الدراسة. ويعتبر قطاع الغاز والبتروك أقل القطاعات من حيث متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية (٠.٠٦٦٧)، بينما حقق قطاع الاتصالات أعلى متوسط لمستوى الإفصاح (٠.٤٠٠٠).

جدول (٣) المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للقطاعات

الرقم	القطاع	متوسط مستوى الإفصاح
١	الموارد الأساسية	٠.٣٣٣٣
٢	الكيمويات	٠.٣٥٥٦
٣	التشييد ومواد البناء	٠.١٨٦٧
٤	الأغذية والمشروبات	٠.٢٠٣٢
٥	الرعاية الصحية والأدوية	٠.١٠٠٠
٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٠.٣٤٤٤
٧	الغاز والبتروك	٠.٠٦٦٧
٨	منتجات منزلية وشخصية	٠.٢٦٦٧
٩	العقارات	٠.١٥٥٦
١٠	الإعلام	٠.١٦٦٧
١١	التكنولوجيا	٠.١٨٣٣
١٢	الاتصالات	٠.٤٠٠٠
١٣	السياحة والترفيه	٠.٢١٩٤

ويوضح الشكل رقم (٢) المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها الشركات.



شكل (٢) المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للقطاعات

ولاختبار ما إذا كان هناك فروق معنوية بين متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها الشركات، فقد قام الباحث بإجراء تحليل التباين الأحادي في اتجاه واحد. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) إلى أن قيمة (F) بلغت ٧.٠٢٧، كما بلغت قيمة P.value ٠.٠٠٠٠. وبالتالي، يتم قبول الفرض البديل القائل بأن هناك اثنين على الأقل من المتوسطات غير متساوية. ويعني ذلك، عدم تساوي متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في قطاعين على الأقل.

جدول (٤) نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P.value
بين المجموعات	٠.٨٤٦	١٢	٠.٠٧١	٧.٠٢٧	٠.٠٠٠
داخل المجموعات	٠.٩٨٤	٩٨	٠.٠١٠		
الإجمالي	١.٨٣٠	١١٠			

ولتحديد ما هي القطاعات التي تختلف فيما بينها، قام الباحث بإجراء أسلوب المقارنات المتعددة، وهو ما يعرف بالاختبارات البعدية Post Hoc. ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تلك المقارنات.

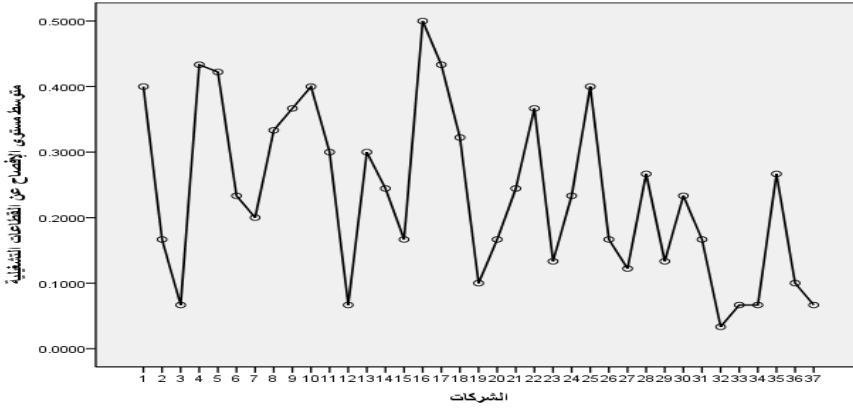
جدول (٥) نتائج المقارنات المتعددة^(٥)

قيمة P.value	متوسط الفرق	المقارنات الثنائية	قيمة P.value	متوسط الفرق	المقارنات الثنائية
٠.٠٠٠	٠.٢٤٤٤-	(٥) مع (٦)	٠.٠٠٨	٠.١٦٨٩	(٢) مع (٣)
٠.٠٠٠	٠.٣٠٠٠-	(٥) مع (١٢)	٠.٠١٤	٠.١٥٢٤	(٢) مع (٤)
٠.٠٠٢	٠.٢٧٧٨	(٦) مع (٧)	٠.٠٠٠	٠.٢٥٥٦	(٢) مع (٥)
٠.٠٠١	٠.١٨٨٩	(٦) مع (٩)	٠.٠٠٢	٠.٢٨٨٩	(٢) مع (٧)
٠.٠٠١	٠.٣٣٣٣-	(٧) مع (١٢)	٠.٠٠٣	٠.٢٠٠٠	(٢) مع (٩)
٠.٠٠١	٠.٢٤٤٤-	(٩) مع (١٢)	٠.٠٠٣	٠.١٥٧٨-	(٣) مع (٦)
٠.٠١٧	٠.٢١٦٧-	(١١) مع (١٢)	٠.٠٠٢	٠.٢١٣٣-	(٣) مع (١٢)
٠.٠٢٧	٠.١٨٠٦	(١٢) مع (١٣)	٠.٠٠٤	٠.١٤١٣-	(٤) مع (٦)
			٠.٠٠٣	٠.١٩٦٨-	(٤) مع (١٢)

^(٥) تشير أرقام المقارنات الثنائية إلى القطاعات بنفس أرقامها كما وردت بالجدول رقم (٣). وقد تم الاختصار فقط على عرض المقارنات التي أظهرت وجود فروق معنوية بين متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في القطاعات التي تنتمي إليها شركات عينة الدراسة. وقد اعتمد الباحث على أسلوب Tukey في إجراء هذه المقارنات.

ويشير الجدول رقم (٥) إلى وجود فرق معنوي بين متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في قطاع الكيماويات ونظيره بقطاعات التشييد ومواد البناء، والأغذية والمشروبات، والرعاية الصحية والأدوية، والغاز والبترو، والعقارات. ومن ناحية أخرى، يوجد فرق معنوي بين متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في قطاعات التشييد ومواد البناء، والأغذية والمشروبات، والرعاية الصحية والأدوية، ونظيره في قطاعي الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والاتصالات. كما يوجد فرق معنوي بين متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات وقطاعي الغاز والبترو، والعقارات. يُضاف إلى ذلك، يوجد فرق معنوي بين متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في قطاع الاتصالات ونظيره بقطاعات الغاز والبترو، والعقارات، والتكنولوجيا، والسياحة والترفيه.

ويوضح الشكل رقم (٣) متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بين شركات عينة الدراسة. فقد بلغ أعلى متوسط لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية ٠.٥٠٠٠، بينما بلغ أدنى متوسط لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية ٠.٠٣٣٣.



شكل (٣) المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وفقاً لشركات عينة الدراسة

ويوضح الجدول رقم (٦) معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة. فمن ناحية، يوجد ارتباط إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ٥% بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وكل من استقلال مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بالمجلس، وحجم الشركة، والرفع المالي، ونمو الشركة، وعدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها. فقد بلغ معامل الارتباط لهذه المتغيرات ٠.٢٤٠، ٠.١٩٥، ٠.٣١١، ٠.٢٤٨، ٠.٢٢٧، ٠.١٩٥ على التوالي.

جدول (٦) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة

LIST	SGN	GROWTH	ROA	LEV	SIZE	CON	FORE	DIV	IND	DUAL	BSIZE	SD	المتغير
٠.٩٢- (٠.٣٣٧)	*.١٩٥ (٠.٠٤٠)	*.٢٢٧ (٠.١٧)	٠.١٧٥ (٠.٠٦٦)	*.٢٤٨ (٠.٠٠٩)	*.٣١١ (٠.٠٠١)	٠.٩٣ (٠.٣٣٠)	*.١٩٥ (٠.٠٤٠)	٠.٠٠٨ (٠.٩٣٣)	*.٢٤٠ (٠.١١)	٠.٠٦٠ (٠.٥٣٣)	٠.٠٤٤ (٠.٦٤٣)	١	SD
٠.٥٣ (٠.٥٧٧)	*.١٩٢ (٠.٠٤٣)	٠.٠٤٤ (٠.٦٤٤)	*.٢٠٧ (٠.٠٢٩)	٠.١١٥ (٠.٢٢٨)	*.٣٤٥ (٠.٠٠٠)	*.٤٨٣ (٠.٠٠٠)	٠.٤٢ (٠.٦٦٣)	*.٢٨٣ (٠.٠٠٣)	٠.١٨٤ (٠.٠٥٣)	٠.٠٧٣ (٠.٤٤٥)	١	٠.٠٤٤ (٠.٦٤٣)	BSIZE
٠.٧٧- (٠.٤٢٤)	*.١٩١ (٠.٠٤٥)	٠.٠٦٨ (٠.٤٧٥)	٠.٠٤٥ (٠.٦٤٠)	٠.٠٣٣ (٠.٨١٤)	٠.١٩- (٠.٨٤٦)	٠.٠٥٥ (٠.٩٥٩)	٠.١٠٠ (٠.٢٩٨)	٠.١٤٢ (٠.١٣٦)	٠.١١٨ (٠.٢١٨)	١	٠.٠٧٣ (٠.٤٤٥)	٠.٠٦٠ (٠.٥٣٣)	DUAL
*.٢٨٠- (٠.٠٠٣)	٠.٠٩٧ (٠.٣١٢)	٠.٠٠٩- (٠.٩٢٥)	*.٢٠٦- (٠.٠٣٠)	٠.٠٢٠ (٠.٨٣٤)	٠.٠٥٥- (٠.٥٦٤)	*.١٩٥- (٠.٠٤٠)	٠.١٢- (٠.٨٩٨)	٠.٠٧٧ (٠.٤٢٣)	١	٠.١١٨ (٠.٢١٨)	٠.١٨٤- (٠.٠٥٣)	*.٢٤٠ (٠.٠١١)	IND
٠.٦٢ (٠.٥١٧)	*.٢٩٧ (٠.٠٠٢)	٠.٠٩٩- (٠.٣٠٠)	*.١٩٨ (٠.٠٣٧)	*.٤٦٠- (٠.٠٠٠)	*.٢٨٢- (٠.٠٠٣)	٠.١٦- (٠.٨٧٠)	٠.١٤٥- (٠.١٢٨)	١	٠.٠٧٧ (٠.٤٢٣)	٠.١٤٢ (٠.١٣٦)	*.٢٨٣ (٠.٠٠٣)	٠.٠٠٨ (٠.٩٣٣)	DIV
٠.٠٦- (٠.٩٤٨)	٠.١٣٥- (٠.١٥٩)	٠.٠٥٨ (٠.٥٤٦)	٠.١٢٢- (٠.٠٢١)	*.٢٩٧ (٠.٠٠٢)	٠.٠٧٣ (٠.٤٤٥)	٠.٠٢٠- (٠.٥١٨)	١	٠.١٤٥- (٠.١٢٨)	٠.٠١٢- (٠.٨٩٨)	٠.١٠٠- (٠.٢٩٨)	٠.٠٤٢- (٠.٦٦٣)	*.١٩٥ (٠.٠٤٠)	FORE
٠.٩٢ (٠.٣٣٩)	٠.٠٢٦ (٠.٧٨٩)	٠.١٣١ (٠.١٧١)	٠.١٣١ (٠.١٧١)	٠.٠٠٠ (٠.٩٩٨)	*.١٩٩ (٠.٠٣٦)	١	٠.٠٦٢- (٠.٥١٨)	٠.٠١٦- (٠.٨٧٠)	*.١٩٥- (٠.٠٤٠)	٠.٠٠٥ (٠.٩٥٩)	*.٤٨٣ (٠.٠٠٠)	٠.٠٩٣ (٠.٣٣٠)	CON
*.٢٤٠- (٠.٠١١)	٠.٠١٣- (٠.٨٩٥)	٠.٠٨٤ (٠.٣٨٢)	٠.٠٨٩- (٠.٣٥١)	*.٣٨٣ (٠.٠٠٠)	١	*.١٩٩ (٠.٠٣٦)	٠.٠٧٣ (٠.٤٤٥)	*.٢٨٢- (٠.٠٠٣)	٠.٠٥٥- (٠.٥٦٤)	٠.٠١٩- (٠.٨٤٦)	*.٣٤٥ (٠.٠٠)	*.٣١١ (٠.٠٠١)	SIZE
*.١٩٤- (٠.٠٤٢)	٠.٠٦٤- (٠.٥٠٢)	٠.١٧٨ (٠.٠٦١)	*.٢٩٨ (٠.٠٠٢)	١	*.٣٨٣ (٠.٠٠٠)	٠.٠٠٠ (٠.٩٩٨)	*.٢٩٧ (٠.٠٠٢)	*.٤٦٠- (٠.٠٠٠)	٠.٠٢٠ (٠.٨٣٤)	٠.٠٢٣ (٠.٨١٤)	٠.١١٥- (٠.٢٢٨)	*.٢٤٨ (٠.٠٠٩)	LEV
٠.١٨٥- (٠.٥٥٢)	٠.٠٣٠ (٠.٧٥١)	*.٢٢٧ (٠.٠٠٣)	١	*.٢٩٨ (٠.٠٠٢)	٠.٠٨٩- (٠.٣٥١)	٠.١٣١ (٠.١٧١)	٠.١٢٢- (٠.٢٠١)	*.١٩٨ (٠.٠٣٧)	*.٢٠٦- (٠.٠٣٠)	٠.٠٤٥ (٠.٦٤٠)	*.٢٠٧ (٠.٠٢٩)	٠.١٧٥ (٠.٠٦٦)	ROA
٠.١٤٠- (٠.١٤٤)	٠.٠٣٢ (٠.٧٤٠)	١	*.٢٧٧ (٠.٠٠٣)	٠.١٧٨ (٠.٠٦١)	٠.٠٨٤ (٠.٣٨٢)	٠.١٣١ (٠.١٧١)	٠.٠٥٨ (٠.٥٤٦)	٠.٠٩٩- (٠.٣٠٠)	٠.٠٠٩- (٠.٩٢٥)	٠.٠٦٨ (٠.٤٧٥)	*.٠٤٤ (٠.٦٤٤)	*.٢٢٧ (٠.٠١٧)	GROWTH
٠.١٠- (٠.٩١٧)	١	٠.٠٣٢ (٠.٧٤٠)	٠.٠٣٠ (٠.٧٥١)	٠.٠٦٤- (٠.٥٠٢)	٠.١٣- (٠.٨٩٥)	٠.٠٢٦ (٠.٧٨٩)	٠.١٣٥- (٠.١٥٩)	*.٢٩٧ (٠.٠٠٢)	٠.٠٩٧ (٠.٣١٢)	*.١٩١ (٠.٠٤٥)	*.١٩٢ (٠.٠٤٣)	*.١٩٥ (٠.٠٤٠)	SGN
١	٠.٠١٠- (٠.٩١٧)	٠.١٤٠- (٠.١٤٤)	٠.١٨٥- (٠.٥٥٢)	*.١٩٤- (٠.٠٤٢)	*.٢٤٠- (٠.٠١١)	٠.٠٩٢ (٠.٣٣٩)	٠.٠٦- (٠.٩٤٨)	٠.٠٦٢ (٠.٥١٧)	*.٢٨٠- (٠.٠٠٣)	٠.٠٧٧- (٠.٤٢٤)	٠.٠٥٣ (٠.٥٧٧)	٠.٠٩٢- (٠.٣٣٧)	LIST

حيث: SD مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، BSIZE حجم مجلس الإدارة، DUAL ازدواجية الدور، IND استقلال مجلس الإدارة، DIV تنوع مجلس الإدارة، FORE وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، CON درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، SIZE حجم الشركة، LEV الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، GROWTH نمو الشركة، SGN عدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها، LIST عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية.

* الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% أو أقل من ٥%، وأن الأرقام بين قوسين تشير إلى مستوى معنوية الارتباط.

ومن ناحية أخرى، يوجد ارتباط إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ٥% بين حجم مجلس الإدارة وكل من تنوع مجلس الإدارة، ودرجة تركيز القطاع، وحجم الشركة، وربحية الشركة، وعدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها. فقد بلغ معامل الارتباط ٠.٢٨٣، ٠.٤٨٣، ٠.٣٤٥، ٠.٢٠٧، ٠.١٩٢ على التوالي. كما يوجد ارتباط إيجابي ومعنوي بين ازدواجية الدور وعدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.١٩١. بينما يوجد ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ٥% بين استقلال مجلس الإدارة وكل من درجة تركيز القطاع، وربحية الشركة، وعدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية، حيث بلغ معامل الارتباط - ٠.١٩٥، - ٠.٢٠٦، - ٠.٢٨٠ على التوالي.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) إلى وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين تنوع مجلس الإدارة وكل من ربحية الشركة، وعدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها عند مستوى معنوية أقل من ٥%، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.١٩٨، ٠.٢٩٧ على التوالي. بينما يوجد ارتباط سلبي ومعنوي بين تنوع مجلس الإدارة وكل من حجم الشركة، والرفع المالي. فقد بلغ معامل الارتباط لهذين المتغيرين - ٠.٢٨٢، - ٠.٤٦٠ على التوالي. كما يتضح من الجدول رقم (٦) وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين متغير وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة والرفع المالي، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٢٩٧. وأخيراً، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) إلى وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين درجة تركيز القطاع وحجم الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.١٩٩.

١٠-٦ نتائج اختبار فروض البحث

تستهدف الدراسة في هذا الجزء اختبار فروض البحث، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم ذلك على مرحلتين: **المرحلة الأولى**، وتهدف إلى اختبار الفروض الخمسة الأولى للبحث. أما **المرحلة الثانية**، فتهدف إلى اختبار الفرض السادس للبحث وفروضه الفرعية، وذلك على النحو التالي:

١٠-٦-١ نتائج اختبار الفروض الخمسة الأولى للبحث

تستهدف الفروض الخمسة الأولى للبحث اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ولاختبار هذه الفروض، تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بحيث يتم إجراء انحدار لمستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على خصائص مجلس الإدارة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية.

وقد قام الباحث بالتحقق من مدى توافر الشروط اللازمة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، والتي تشمل كلاً من: عدم وجود ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity^(٦)، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation^(٧)، وأخيراً التوزيع الطبيعي للبواقي Residuals.

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على خصائص مجلس الإدارة. ويتضح من الجدول أن نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٦.١٦٩، وقيمة P.value ٠.٠٠٠٠٠. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ١.٧٤٨. وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (٧) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ٢.٠٣٤. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد المعدل Adjusted (R²) للنموذج بلغ ٠.٣٤١، بما يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية لـ ٣٤.١% من التغير في المتغير التابع، وهو ما يتمشى مع الدراسات السابقة في هذا الصدد (e.g., Gisbert et al. 2014; Torchia and Calabro 2016; Elfeky 2017). ولاختبار ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم استخدام اختباري كلومجروف سميرونوف Kolmogorov – Smirnov، وشابيرو ويلك Shapiro – Wilk. ويتضح من الجدول رقم (٨) أن قيمة P.value للاختبارين كانت أكبر من ٥%، حيث بلغت ٠.٢٠٠، ٠.٠٩٥ على التوالي. وبالتالي، يتم قبول فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير حجم مجلس الإدارة كان -٠.٠٠٧ وقيمة اختبار (t) -١.٧٤٠، وقيمة P.value ٠.٠٠٨٥. ويشير ذلك إلى

(٦) يُقصد به وجود علاقة ارتباط قوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو الرقابية. ولاختبار مدى وجود الارتباط الذاتي الخطي، فقد قام الباحث بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من ١٠ (Saunders et al. 2016; Field 2018).

(٧) تظهر هذه المشكلة عندما ترتبط بواقي مشاهدين في نموذج الانحدار، حيث يكون المتغير التابع في فترة ما (t) مرتبطاً بقيمته في الفترة السابقة (t-1). وللتحقق من وجود استقلال بين البواقي، قام الباحث باستخدام اختبار Durbin Watson، حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر، (٤). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، كلما اقتربت قيمة الإحصائية من الصفر أو (٤)، أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من (٢)، فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Saunders et al. 2016; Field 2018).

وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض الأول للبحث. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات (Wan-Hussin 2009, Ibrahim and Jaafar (2014), Mateescu (2016), Saidi (2017), and Tao (2017) من عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. بينما يختلف عما توصلت إليه دراسة علي (٢٠١٨) من وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

جدول (٧) نتائج تحليل انحدار مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على خصائص مجلس الإدارة

معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	الإحصاءات المتغير
	٠.٠٠٠	٤.٣٦٣-	٠.٨٣٥-	Constant
١.٥٦٥	٠.٠٨٥	١.٧٤٠-	٠.٠٠٧-	Bsize
١.١١٣	٠.٣٠٠	١.٠٤٢	٠.٠٢٥	DUAL
١.٣١٥	٠.٠٠٠	٤.١٧٤	٠.٢٩٨	IND
١.٦٤٥	٠.٣٠٣	١.٠٣٥	٠.١٠٣	DIV
١.١٣٢	٠.٠٢٢	٢.٣٢٦	٠.٢٣٥	FORE
١.٦٧٤	٠.٠٠٠	٤.١٥٣	٠.٠٣٧	SIZE
١.٧٤٨	٠.٠٣٤	٢.١٤٤	٠.١٣٣	LEV
١.٥٣٤	٠.٠٠٠	٤.٢٦٩	٠.٥٦٢	ROA
١.١٩٨	٠.٣٩٣	٠.٨٥٨	٠.٠٢٩	GROWTH
١.١٧٩	٠.٠٣٧	٢.١١٩	٠.٠١٢	SGN
١.٣٩٥	٠.٠٠٧	٢.٧٦١	٠.٠٠٤	LIST
معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted ٠.٣٤١				
قيمة F ٦.١٦٩				
مستوى المعنوية P.value ٠.٠٠٠				
قيمة اختبار Durbin-Watson ٢.٠٣٤				

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{j,t} + \beta_2 DUAL_{j,t} + \beta_3 IND_{j,t} + \beta_4 DIV_{j,t} + \beta_5 FORE_{j,t} + \beta_6 SIZE_{j,t} + \beta_7 LEV_{j,t} + \beta_8 ROA_{j,t} + \beta_9 GROWTH_{j,t} + \beta_{10} SGN_{j,t} + \beta_{11} LIST_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث: SD مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، BSIZE حجم مجلس الإدارة، DUAL ازدواجية الدور، IND استقلال مجلس الإدارة، DIV تنوع مجلس الإدارة، FORE وجود أعضاء أجانِب بمجلس الإدارة، SIZE حجم الشركة، LEV الرفع المالي، ROA ربحية الشركة، GROWTH نمو الشركة، SGN عدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها كقطاعات تشغيلية بالشركة، LIST عدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية، ε حد الخطأ العشوائي.

جدول (٨) اختبار اعتدالية البواقي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			البواقي المعيارية
المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	
٠.٠٩٥	١١١	٠.٩٨٠	٠.٢٠٠	١١١	٠.٠٥٦	

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) إلى أن معامل الانحدار لمتغير ازدواجية الدور كان ٠.٠٢٥، وقيمة اختبار (t) ١.٠٤٢، وقيمة P.value ٠.٣٠٠. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبناءً على ذلك، يتم عدم قبول الفرض الثاني للبحث. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة علي (٢٠١٨) من عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. بينما يختلف عما توصلت إليه دراسة (Ibrahim and Jaafar 2014) من وجود علاقة سلبية بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وكذلك يختلف عما توصلت إليه دراسة (Saidi 2017) من وجود تأثير إيجابي ومعنوي لازدواجية الدور على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

كما توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار لمتغير استقلال مجلس الإدارة كان ٠.٢٩٨، وقيمة اختبار (t) ٤.١٧٤، وقيمة P.value ٠.٠٠٠٠. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم قبول الفرض الثالث للبحث. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات

بالإضافة إلى دراسة علي (٢٠١٨) من وجود تأثير إيجابي ومعنوي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. بينما يختلف ذلك عما توصلت إليه دراسات Wan-Hussin (2009), Ibrahim and Jaafar (2014), Mateescu (2016), and Saidi (2017) والتي لم تتوصل إلى وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) إلى أن معامل الانحدار لمتغير تنوع مجلس الإدارة كان ٠.١٠٣، وقيمة اختبار (t) ١.٠٣٥، وقيمة P.value ٠.٣٠٣. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبناءً على ذلك، يتم عدم قبول الفرض الرابع للبحث. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراستا Nalikka (2009), and Manita et al. (2018) من عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الأعضاء الإناث بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح. بينما يختلف عما توصلت إليه دراسة Tao (2017) من وجود علاقة سلبية بين نسبة الأعضاء الإناث بالمجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وكذلك دراسة Muttakin et al. (2015) والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة الأعضاء الإناث بالمجلس ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وأخيراً، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) إلى أن معامل الانحدار لمتغير وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة كان ٠.٢٣٥، وقيمة اختبار (t) ٢.٣٢٦، وقيمة P.value ٠.٠٢٢. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الخامس للبحث. ويتفق ذلك مع ما توصل إليه العديد من الدراسات من وجود علاقة إيجابية بين نسبة الأعضاء الأجنبي بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح (e.g., Rasmini et al. 2014; Muttakin et al. 2015; Emmanuel et al. 2018; Alshirah et al. 2019).

١٠-٦-٢ نتائج اختبار الفرض السادس للبحث

يستهدف الفرض السادس اختبار مدى اختلاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. ولاختبار هذا الفرض، قام الباحث بإعادة اختبار نموذج الانحدار رقم (١) بعد إدراج متغير درجة تركيز

القطاع، بالإضافة إلى إدراج خمسة متغيرات تمثل التفاعل بين متغير درجة تركيز القطاع وخصائص مجلس الإدارة، وهو ما يتضح من نموذج الانحدار رقم (٢). وللتحقق مما إذا كانت درجة تركيز القطاع تؤدي إلى اختلاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، يتم الاعتماد على معاملات الانحدار للمتغيرات التي تمثل التفاعل بين درجة تركيز القطاع وخصائص مجلس الإدارة، بحيث إذا كانت هذه المعاملات معنوية إحصائياً، دل ذلك على وجود تأثير مُعدّل لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٤.١٨٣، وقيمة P.value ٠.٠٠٠٠٠. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي بين المتغيرات المستقلة، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ٧.٤٧٠. كما يوضح الجدول رقم (٩) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ٢.٠٦٧. كما بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج (Adjusted R²) ٠.٣٣٠، بما يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة والرقابية لـ ٣٣% من التغير في المتغير التابع. وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (١٠) أن قيمة P.value لاختبار Kolmogorov – Smirnov، واختبار Shapiro – Wilk كانتا ٠.٢٠٠، ٠.٢١٩ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي بالنسبة لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار ٠.٠٥٤، كما بلغت قيمة اختبار (t) ٠.٤٧١، وقيمة P.value ٠.٦٣٨. ويتفق ذلك، مع ما توصلت إليه دراستا Souza et al. (2016), and Lucchese and Di Carlo (2016)، من عدم وجود تأثير لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

وبالنسبة للتأثير المُعدّل لدرجة تركيز القطاع، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وحجم مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي - ٠.٠٠٤، وقيمة اختبار (t) -٠.٤٦٩، وقيمة P.value ٠.٦٤٠. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى

الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض الأول الفرعي للفرض السادس للبحث.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وازدواجية الدور، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. إذ بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي -٠.٠٣٠، وقيمة اختبار (t) -٠.٢٩٠، وقيمة P.value ٠.٠٧٢. ويشير ذلك إلى عدم اختلاف العلاقة بين ازدواجية الدور ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. وبناءً على ذلك، يتم عدم قبول الفرض الثاني الفرعي للفرض السادس للبحث.

ومن ناحية أخرى، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع واستقلال مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي ٠.٠٥٢، وقيمة اختبار (t) ١.٣٥٢، وقيمة P.value ٠.٠١٨٠. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض الثالث الفرعي للفرض السادس للبحث.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وتنوع مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي -٠.٠١٩، وقيمة اختبار (t) -٠.٠٦٣، وقيمة P.value ٠.٠٩٥٠. ويشير ذلك إلى عدم اختلاف العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. وبناءً على ذلك، يتم عدم قبول الفرض الرابع الفرعي للفرض السادس للبحث.

جدول (٩) نتائج تحليل انحدار مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية
على خصائص مجلس الإدارة ودرجة تركيز القطاع

معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية P.value	قيمه اختبار t	معامل الانحدار β	الإحصاءات المتغير
	٠.٠٠٠	٣.٩٦٤-	٠.٨٠٣-	Constant
٢.٩٨٠	٠.٣٠٠	١.٠٤٣-	٠.٠٠٦-	BFSIZE
٢.٦٨٠	٠.٢٨٣	١.٠٨٠	٠.٠٤٠	DUAL
٥.١٧٠	٠.٣٢٤	٠.٩٩٢	٠.١٤٢	IND
٣.٨١٠	٠.٣١١	١.٠٢٠	٠.١٥٦	DIV
٤.٥٩٣	٠.٤١٩	٠.٨١٢	٠.١٦٧	FORE
٦.٥٠٧	٠.٦٣٨	٠.٤٧١	٠.٠٥٤	CON
١.٧٥٤	٠.٠٠٠	٣.٧٥٧	٠.٠٣٥	SIZE
٢.٠٩٢	٠.٠١٩	٢.٣٩٠	٠.١٦٣	LEV
١.٧٩٤	٠.٠٠٠	٣.٦٠٩	٠.٥١٨	ROA
١.٤٠٣	٠.٤٥٠	٠.٧٥٩	٠.٠٢٨	GROWTH
١.٤٦٦	٠.١٤٢	١.٤٨٢	٠.٠١٠	SGN
١.٥٠٨	٠.٠١٦	٢.٤٥٧	٠.٠٠٤	LIST
٧.٤٧٠	٠.٦٤٠	٠.٤٦٩-	٠.٠٠٤-	CON*BFSIZE
٥.٦٤٤	٠.٧٧٢	٠.٢٩٠-	٠.٠٣٠-	CON*DUAL
٥.٦٧٥	٠.١٨٠	١.٣٥٢	٠.٥٥٢	CON*IND
٤.٧٤٥	٠.٩٥٠	٠.٠٦٣-	٠.٠١٩-	CON*DIV
٥.١٢٥	٠.٧٧٣	٠.٢٨٩	٠.٢٢١	CON*FORE
معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted ٠.٣٣٠ قيمة F ٤.١٨٣ مستوى المعنوية P.value ٠.٠٠٠ قيمة اختبار Durbin-Watson ٢.٠٦٧				

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BFSIZE_{j,t} + \beta_2 DUAL_{j,t} + \beta_3 IND_{j,t} + \beta_4 DIV_{j,t} + \beta_5 FORE_{j,t} + \beta_6 CON_{j,t} + \beta_7 SIZE_{j,t} + \beta_8 LEV_{j,t} + \beta_9 ROA_{j,t} + \beta_{10} GROWTH_{j,t} + \beta_{11} SGN_{j,t} + \beta_{12} LIST_{j,t} + \beta_{13} CON_{j,t} * BFSIZE_{j,t} + \beta_{14} CON_{j,t} * DUAL_{j,t} + \beta_{15} CON_{j,t} * IND_{j,t} + \beta_{16} CON_{j,t} * DIV_{j,t} + \beta_{17} CON_{j,t} * FORE_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث: CON درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، CON*BSIZE المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وحجم مجلس الإدارة، CON*DUAL المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وازدواجية الدور، CON*IND المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع واستقلال مجلس الإدارة، CON*DIV المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وتنوع مجلس الإدارة، CON*FORE المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع ووجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدول رقم (٧).

جدول (١٠) اختبار اعتدالية البواقي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			البواقي المعيارية
المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	
٠.٢١٩	١١١	٠.٩٨٤	٠.٢٠٠	١١١	٠.٠٤٧	

ومن ناحية أخرى، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع ووجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي ٠.٢٢١، وقيمة اختبار (t) ٠.٢٨٩، وقيمة P.value ٠.٧٧٣. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبناءً على ذلك، يتم عدم قبول الفرض الخامس الفرعي للفرض السادس للبحث.

ويتفق ذلك، مع ما توصلت إليه دراسة Johari et al. (2016) من عدم وجود تأثير لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وبالتالي عدم اختلاف العلاقة بين الملكية الإدارية والإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع. بينما يختلف ذلك عما توصلت إليه دراسة Xu (2009) من وجود تأثير لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وتكلفة رأس المال.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، وعدد القطاعات التي يتم

الإفصاح عنها، وعدد سنوات قيد الشركة ببورصة الأوراق المالية على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار لهذه المتغيرات ٠.٠٣٧، ٠.١٣٣، ٠.٠٥٦٢، ٠.٠١٢، ٠.٠٠٤ على التوالي. كما بلغت قيمة اختبار (t) ٤.١٥٣، ٢.١٤٤، ٤.٢٦٩، ٢.١١٩، ٢.٧٦١ على التوالي. وقد بلغت قيمة P.value ٠.٠٠٠٠، ٠.٠٠٣٤، ٠.٠٠٠٠، ٠.٠٠٣٧، ٠.٠٠٠٧ على التوالي. ومن ناحية أخرى، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير نمو الشركة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية^(٨).

١٠-٧ تحليل إضافي

يتناول الباحث في هذا الجزء من البحث إعادة اختبار فروض الدراسة باستخدام مقاييس مختلفة لخصائص مجلس الإدارة. وتتضمن هذه المقاييس، استخدام مقياس مجمع aggregate لخصائص مجلس الإدارة بدلاً من استخدام الخصائص بصفة منفردة، بالإضافة إلى استخدام مقاييس أخرى لقياس بعض الخصائص بخلاف تلك التي تم استخدامها في التحليل السابق، وذلك على النحو التالي:

١٠-٧-١ استخدام مقياس مجمع لخصائص مجلس الإدارة

يساعد المقياس المجمع على الأخذ في الاعتبار وجود علاقات تفاعلية بين الخصائص المختلفة لمجلس الإدارة، بحيث إن فعالية كل خاصية تؤثر على فعالية الخصائص الأخرى للمجلس (Garcia Lara et al. 2007).

لذلك، فقد استخدمت دراسة Garcia Lara et al. (2007) مقاييس مجمعة لقياس خصائص مجلس الإدارة. إذ استخدمت الدراسة مقياسين، الأول، يتضمن ست خصائص لمجلس الإدارة، والتي تشمل: نسبة أعضاء المجلس غير التنفيذيين، ونسبة أعضاء المجلس المستقلين، وازدواجية الدور، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ووجود لجنة مراجعة، ووجود لجنة مكافآت. أما المقياس الثاني، فيتضمن ثمان خصائص تشمل الخصائص الست السابقة بالإضافة إلى حجم مجلس الإدارة، ووجود لجنة تنفيذية. وفي ذات السياق، قامت دراسات أخرى (e. g., Lim 2011; Liao et al. 2015; Singareddy et al. 2018) باستخدام مقاييس مجمعة لقياس حوكمة الشركات، والتي تتضمن عناصر من بينها خصائص مجلس الإدارة.

^(٨) تم تأييد هذه النتائج من خلال نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩)، باستثناء عدم وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير عدد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها.

وقد اختلفت الدراسات فيما بينها من حيث طريقة تكوين المقياس المجمع. فعلى سبيل المثال، استخدمت دراسة Garcia Lara et al. (2007) متوسط القيم المعيارية لمتغيرات خصائص مجلس الإدارة. بينما استخدمت دراسة Liao et al. (2015) تحليل المكونات الأساسية. في حين قامت دراسة Singareddy et al. (2018) باشتقاق المقياس المجمع عن طريق تحويل متغيرات خصائص مجلس الإدارة إلى متغيرات ثنائية تأخذ القيمة (1) أو صفر واحتساب المقياس المجمع بناءً على مجموع قيم هذه المتغيرات، بحيث تشير القيمة المرتفعة إلى جودة حوكمة الشركات، والتي تتضمن خصائص مجلس الإدارة.

وسيتبع الباحث المنهجية المطبقة في دراسة Garcia Lara et al. (2007) في تكوين المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة عن طريق احتساب القيم المعيارية لمتغيرات خصائص مجلس الإدارة الخمس (حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، واستقلال المجلس، وتنوع مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بالمجلس)، ويلي ذلك احتساب متوسط القيم المعيارية لكل شركة، والذي يمثل المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة. وتشير القيم المرتفعة لهذا المقياس إلى فعالية مجلس الإدارة، بينما تشير القيمة المنخفضة إلى انخفاض فعالية المجلس.

وسيتم اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذجي الانحدار رقم (1)، (2) وفقاً للمقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة. ويتضح من الجدول رقم (11) أن نموذجي الانحدار كانا معنويين، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٥.٤٧٤، ٤.١٩٨ على التوالي، وقيمة P.value ٠.٠٠٠٠ للنموذجين. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ٢.٠٦٣، ٢.٠٦٢ على التوالي. كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted (R²) للنموذجين ٠.٢٢٢، ٠.٢٠٧ على التوالي. وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة P.value لاختبار Shapiro – Smirnov كانت ٠.٢٠٠ للنموذجين. وقيمة P.value لاختبار Wilk كانت ٠.١٤١، ٠.١١٧ للنموذجين على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (11) / القسم أ) إلى أن معامل الانحدار لمتغير فعالية مجلس الإدارة كان ٠.٠٥٥ وقيمة اختبار (t) ٢.٢١٠، وقيمة P.value ٠.٠٢٩. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين فعالية مجلس الإدارة على أساس المقياس المجمع لخصائص المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم قبول الفرض القائل

بوجود علاقة إيجابية ومعنوية بين فعالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ويؤيد ذلك ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي باستخدام المقاييس الفردية لخصائص مجلس الإدارة فيما يتعلق بخاصيتي استقلال مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بالمجلس. بينما يختلف عما تم التوصل إليه بشأن خصائص حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، وتنوع المجلس.

وبالنسبة للتأثير المُعدّل لدرجة تركيز القطاع، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١١/ القسم ب) وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع وفعالية مجلس الإدارة باستخدام المقياس المجمع لخصائص المجلس، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي -٠.٠٠٠١، وقيمة اختبار (t) -٠.٠٠٠٩ وقيمة P.value ٠.٠٩٩٣. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين فعالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض القائل بوجود اختلاف في العلاقة بين فعالية مجلس الإدارة على أساس المقياس المجمع لخصائص المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. ويتفق ذلك مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي باستخدام المقاييس الفردية لخصائص مجلس الإدارة، من حيث عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

جدول (١١) نتائج تحليل انحدار مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة ودرجة تركيز القطاع

القسم (ب)			القسم (أ)			معادلة الانحدار المستخدمة
$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BEFFECT_{j,t} + \beta_2 CON_{j,t} + \beta_3 SIZE_{j,t} + \beta_4 LEV_{j,t} + \beta_5 ROA_{j,t} + \beta_6 GROWTH_{j,t} + \beta_7 SGN_{j,t} + \beta_8 LIST_{j,t} + \beta_9 CON_{j,t} * BEFFECT + \varepsilon_{j,t}$			$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BEFFECT_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \beta_4 ROA_{j,t} + \beta_5 GROWTH_{j,t} + \beta_6 SGN_{j,t} + \beta_7 LIST_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$			
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	الإحصاءات المتغير
٠.٠٢٤	٢.٢٩٣-	٠.٤٣١-	٠.٠٢٤	٢.٢٩٣-	٠.٤١٨-	Constant
٠.١٦٥	١.٣٩٩	٠.٠٥٦	٠.٠٢٩	٢.٢١٠	٠.٠٥٥	BEFFECT
٠.٠١٢	٢.٥٥٧	٠.٠٢٢	٠.٠١٢	٢.٥٦٤	٠.٠٢١	SIZE
٠.٠١٣	٢.٥٣٨	٠.١٦٢	٠.٠١٠	٢.٦٤١	٠.١٦٢	LEV
٠.٠١٠	٢.٦١٧	٠.٣٥٩	٠.٠٠٩	٢.٦٤٣	٠.٣٥٢	ROA
٠.٢٦٤	١.١٢٣	٠.٠٤٢	٠.٢٧٤	١.١٠١	٠.٠٤٠	GROWTH
٠.٠٣٤	٢.١٤٤	٠.٠١٣	٠.٠٣٣	٢.١٥٩	٠.٠١٣	SGN
٠.٣١١	١.٠١٧	٠.٠٠٢	٠.٣٣٠	٠.٩٧٩	٠.٠٠١	LIST
٠.٧٠٤	٠.٣٨١-	٠.٠٢٠-				CON
٠.٩٩٣	٠.٠٠٩-	٠.٠٠١-				CON*BEFFECT
	٠.٢٠٧			٠.٢٢٢		معامل التحديد المعدل Adjusted R ²
	٤.١٩٨			٥.٤٧٤		قيمة F
	٠.٠٠٠			٠.٠٠٠		مستوى المعنوية P.value
	٢.٠٦٣			٢.٠٦٢		قيمة اختبار Durbin-Watson

حيث: BEFFECT المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة، والذي يشير إلى فعالية المجلس، CON*EFFECT المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع والمقياس المجمع لخصائص المجلس، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدولين رقم (٧)، (٩).

جدول (١٢) اختبار اعتدالية البواقي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			البواقي المعيارية النموذج
المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	
٠.١٤١	١١١	٠.٩٨٢	٠.٢٠٠	١١١	٠.٠٦٤	(أ)
٠.١١٧	١١١	٠.٩٨١	٠.٢٠٠	١١١	٠.٠٦٣	(ب)

١٠-٧-٢ استخدام مقاييس بديلة لبعض خصائص مجلس الإدارة

يتناول الباحث في هذا الجزء، إعادة اختبار فروض الدراسة مع تعديل قياس متغيرات استقلال مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، وأخيراً وجود أعضاء أجنبي بالمجلس. فقد قام العديد من الدراسات (e.g., Leung and Horwitz 2004; Donnelly and Mulcahy 2008; Elfeky 2017) بقياس استقلال مجلس الإدارة باستخدام نسبة المديرين غير التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، قامت دراستا Rasmini et al. (2014), and Bueno et al. (2018) بقياس تنوع مجلس الإدارة باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود أعضاء إناث بمجلس الإدارة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. كما قام العديد من الدراسات (e.g., Rasmini et al. 2014; Alshirah et al. 2019) بقياس وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وبالتالي، سيتم قياس المتغيرات الثلاثة السابقة وفقاً لهذه الدراسات.

وسيتم اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذجي الانحدار رقم (١)، (٢) وفقاً للمقاييس البديلة للمتغيرات الثلاثة السابقة. ويتضح من الجدول رقم (١٣) أن نموذجي الانحدار كانا معنويين، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٤.٧٤٧، ٤.٨٠٧ على التوالي. وقيمة P.value ٠.٠٠٠٠ للنموذجين. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ٢.٠٩٦، ٢.١٤٧ على التوالي. كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted (R²) للنموذجين ٠.٢٧٣، ٠.٣٧٠ على التوالي. وأخيراً، يتضح من الجدول رقم (١٤) أن قيمة P.value لاختبار Shapiro – Smirnov بلغت ٠.٢٠٠ للنموذجين، وقيمة P.value لاختبار Wilk كانت ٠.٣٩٥، ٠.٣٤٢ للنموذجين على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣ / القسم أ) عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وكل من حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، وتنوع مجلس الإدارة من خلال وجود أعضاء إناث بالمجلس. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣ / القسم أ) إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وهو ما يختلف عما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي من وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

جدول (١٣) نتائج تحليل انحدار مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية
على خصائص مجلس الإدارة ودرجة تركيز القطاع

القسم (ب)			القسم (أ)			معادلة الانحدار المستخدمة
$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{j,t} + \beta_2 DUAL_{j,t} + \beta_3 IND_{j,t} + \beta_4 DIV_{j,t} + \beta_5 FORE_{j,t} + \beta_6 CON_{j,t} + \beta_7 SIZE_{j,t} + \beta_8 LEV_{j,t} + \beta_9 ROA_{j,t} + \beta_{10} GROWTH_{j,t} + \beta_{11} SGN_{j,t} + \beta_{12} LIST_{j,t} + \beta_{13} CON_{j,t} * BSIZE_{j,t} + \beta_{14} CON_{j,t} * DUAL_{j,t} + \beta_{15} CON_{j,t} * IND_{j,t} + \beta_{16} CON_{j,t} * DIV_{j,t} + \beta_{17} CON_{j,t} * FORE_{j,t} + \epsilon_{j,t}$			$SD_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{j,t} + \beta_2 DUAL_{j,t} + \beta_3 IND_{j,t} + \beta_4 DIV_{j,t} + \beta_5 FORE_{j,t} + \beta_6 SIZE_{j,t} + \beta_7 LEV_{j,t} + \beta_8 ROA_{j,t} + \beta_9 GROWTH_{j,t} + \beta_{10} SGN_{j,t} + \beta_{11} LIST_{j,t} + \epsilon_{j,t}$			
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	الإحصاءات المتغيرة
٠.٠٠٠	٣.٩٥٤-	٠.٧٥٧-	٠.٠٠٤	٢.٩٤٣-	٠.٥٧٠-	Constant
٠.٣٨٥	٠.٨٧٢-	٠.٠٠٥-	٠.٢٠٠	١.٢٩١-	٠.٠٠٦-	BSIZE
٠.٣٥١	٠.٩٣٧	٠.٠٣٥	٠.٩٣٠	٠.٠٨٨	٠.٠٠٢	DUAL
٠.٠٠٨	٢.٧٠١	٠.٣٦١	٠.٢٨٣	١.٠٧٩-	٠.٠٨٠-	IND
٠.٣٠١	١.٠٤٠	٠.٠٤٠	٠.٢٠٠	١.٢٩١	٠.٠٣٤	DIV
٠.٠٢٢	٢.٣٢٨	٠.١٤٠	٠.٠٠١	٣.٥٨٨	٠.١٣٢	FORE
٠.٠١٠	٢.٦٣٦	٠.٠٢٤	٠.٠٠١	٣.٥٩٨	٠.٠٣٣	SIZE
٠.١٠٢	١.٦٥٣	٠.١٠٢	٠.١٨٨	١.٣٢٥	٠.٠٨٥	LEV
٠.٠٢٤	٢.٢٨٧	٠.٣١٠	٠.٠١١	٢.٥٩٦	٠.٣٥٥	ROA
٠.٤١٧	٠.٨١٥	٠.٠٢٩	٠.٤٢٩	٠.٧٩٤	٠.٠٢٨	GROWTH
٠.١٩٩	١.٢٩٤	٠.٠٠٨	٠.٠٠٧	٢.٧٥٨	٠.٠١٧	SGN
٠.٧٦٧	٠.٢٩٧	٠.٠٠٠	٠.١٨٢	١.٣٤٥	٠.٠٠٢	LIST
٠.٠٠٠	٤.٣٢١	١.٧٩٩				CON
٠.٩٧١	٠.٠٣٦	٠.٠٠١				CON*BSIZE
٠.٧٠٤	٠.٣٨٠-	٠.٠٣٨-				CON*DUAL
٠.٠٠٠	٤.١٨٩-	٢.٠٣٣-				CON*IND
٠.٢٩١	١.٠٦٢	٠.١١٢				CON*DIV
٠.٩٩٣	٠.٠٠٨-	٠.٠٠٢-				CON*FORE
٠.٣٧٠			٠.٢٧٣			معامل التحديد المعدل Adjusted R ²
٤.٨٠٧			٤.٧٤٧			قيمة F
٠.٠٠٠			٠.٠٠٠			مستوى المعنوية P.value
٢.١٤٧			٢.٠٩٦			قيمة اختبار Durbin- Watson

جدول (١٤) اختبار اعتدالية البواقي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			البواقي المعيارية النموذج
المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	
٠.٣٩٥	١١١	٠.٩٨٧	٠.٢٠٠	١١١	٠.٠٦٩	(أ)
٠.٣٤٢	١١١	٠.٩٨٧	٠.٢٠٠	١١١	٠.٠٦٦	(ب)

ومن ناحية أخرى، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣/ القسم أ) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين وجود أعضاء أجانب بمجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ويتفق ذلك مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الخامس للبحث فقط، وعدم قبول الفروض الأربعة الأولى للبحث.

وبالنسبة للتأثير المُعدّل لدرجة تركيز القطاع، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣/ القسم ب) إلى وجود علاقة غير معنوية بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية والمتغيرات التفاعلية لدرجة تركيز القطاع وكل من: حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، وتنوع مجلس الإدارة من خلال وجود أعضاء إناث بالمجلس، ووجود أعضاء أجانب بالمجلس. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وخصائص مجلس الإدارة الأربع السابقة. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي.

ومن ناحية أخرى، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣/ القسم ب) وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المتغير التفاعلي لدرجة تركيز القطاع واستقلال مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في الشركات التي تنتمي إلى قطاعات تتسم بارتفاع درجة التركيز فيها. ويختلف ذلك عما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي من عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع على العلاقة بين استقلال المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وبالتالي، يتم قبول الفرض الثالث الفرعي للفرض السادس للبحث فقط، وعدم قبول الفروض الأربعة الفرعية الأخرى.

١١ - خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة السابقة. وقد تم ذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٨.

وقد خلص الباحث إلى وجود اتفاق بين معايير المحاسبة سواء الدولية أو الأمريكية أو المصرية بشأن تعريف أو تحديد القطاعات التشغيلية التي يتم التقرير عنها، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح التي يجب على الشركات الالتزام بها فيما يتعلق بهذه القطاعات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في الشركات المصرية بصفة عامة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وكل من استقلال مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بمجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وكل من حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، وتنوع مجلس الإدارة. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. يُضاف إلى ذلك، عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين أي من خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإضافي وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين فعالية مجلس الإدارة مفاسه بالمقياس المجمع لخصائص المجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي بشأن خاصيتي استقلال مجلس الإدارة، ووجود أعضاء أجنبي بالمجلس. كما أظهرت نتائج التحليل الإضافي عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين المقياس المجمع لخصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وتؤيد هذه النتيجة ما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي من عدم وجود اختلاف في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية باختلاف درجة تركيز القطاع.

ومن ناحية أخرى، تشير نتائج التحليل الإضافي إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وتختلف هذه النتيجة عما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي من وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. وقد أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود علاقة معنوية بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. بينما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين وجود أعضاء أجنبى بالمجلس ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليها في التحليل الأساسي.

كما أظهرت نتائج التحليل الإضافي نتائج مختلفة عما تم التوصل إليه في التحليل الأساسي بشأن تأثير درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية. فقد تبين أن الأثر السلبى لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية يكون أكبر في حالة ارتفاع درجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لدرجة تركيز القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية والخصائص الأربعة الأخرى لمجلس الإدارة، وهو ما يتفق مع ما تم التوصل في التحليل الأساسي.

واستناداً إلى ما توصل إليه البحث في شقيه النظري والعملي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب تدعيم الدور الرقابي للجهات التنظيمية من خلال قيام هيئة سوق المال بالزام الشركات بالامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، والتأكد من تنفيذ تلك المتطلبات من قبل الشركات.
- تدعيم آليات تعزيز شفافية المعلومات من خلال تدعيم دور حوكمة الشركات في تحقيق الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.
- تكرار هذه الدراسة باستخدام خصائص أخرى لمجلس الإدارة والتي لم يتناولها البحث، على سبيل المثال، عدد مقابلات أعضاء مجلس الإدارة، وخبرة مجلس الإدارة، ومستوى ملكية أعضاء مجلس الإدارة.

وبالنسبة لمجالات البحث المقترحة، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- اختبار أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.
- اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن القطاعات التشغيلية.
- اختبار أثر الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- اختبار أثر الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.
- اختبار أثر الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على تكلفة التمويل بالملكية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

علي، عرفات حمدي عبد المنعم. ٢٠١٨. تقييم أثر تبني ممارسات الإفصاح القطاعي طبقاً للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبي المصري رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتي للقطاعات التشغيلية من منظور الوكالة: دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٣: ٨٨٨-٩٤١.

مركز المديرين المصري. ٢٠١١. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية: ٢٦-١.

..... ٢٠١٦. *الدليل المصري لحوكمة الشركات*، الإصدار الثالث: ٤٨-١.

مليجي، مجدي مليجي عبد الكريم. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول: ٣٠٤-٢٤٦.

وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) "القطاعات التشغيلية".

ثانياً: المراجع الأجنبية

Akhtaruddin, M., M. A. Hossain, M. Hossain, and L. Yao. 2009. Corporate governance and voluntary disclosure in corporate annual reports of Malaysian listed firms. *Journal of Applied Management Accounting Research* 7 (1): 1-19.

Ali, A., S. Klasa, and E. Yeung. 2014. Industry concentration and corporate disclosure policy. *Journal of Accounting and Economics* 58 (2-3): 240-264.

Ali, M. 2018. Determinants and consequences of board size: Conditional indirect effects. *Corporate Governance* 18 (1): 165-184.

- Aljifri, K., and M. Moustafa. 2007. The impact of corporate governance mechanisms on the performance of UAE firms: An empirical analysis. *Journal of Economic & Administrative Sciences* 23 (2): 71-93.
- Alnabsha, A., H. A. Abdou, C. G. Ntim, and A. A. Elamer. 2018. Corporate boards, ownership structures and corporate disclosures: Evidence from a developing country. *Journal of Applied Accounting Research* 19 (1): 20-41.
- Alnaif, K. L. K. 2014. Determinants of the size of board of directors: Evidence from Jordanian corporation. *Research Journal of Finance and Accounting* 5 (8): 54-63.
- Alshirah, M. H., A. Abdul Rahman, and I. R. Mustapa. 2019. The role of foreign directors in corporate risk disclosure: Empirical evidence from Jordan. *International Journal of Financial Research* 10 (4): 119-127.
- Altintas, T. 2010. Switching to IFRS 8 and its impact on the Turkish listed companies. *Sosyal Bilimler Dergisi* 2: 98-107.
- Alvarez, I. G., I. M. G. Sanchez, and L. R. Dominguez. 2008. Voluntary and compulsory information disclosed online: The effect of industry concentration and other explanatory factors. *Online Information Review* 32 (5): 596-622.
- Andre, P., A. Filip, and R. Moldovan. 2019. Diversified firms and analyst earnings forecasts: The role of management guidance at the segment level. *Journal of International Accounting Research In-Press*.

- Benjamin, S. J., S. Muthaiyah, M. S. Marathamuthu, and U. Murugaiah. 2010. A study of segment reporting practices: A Malaysian perspective. *Journal of Applied Business Research* 26 (3): 31-41.
- Berger, P. G., and R. Hann. 2003. The impact of SFAS No. 131 on information and monitoring. *Journal of Accounting Research* 41 (2): 163-223.
- Birt, J., M. Joshi, and M. Kend. 2017. Segment reporting in a developing economy: The Indian banking sector. *Asian Review of Accounting* 25 (1): 127-147.
- Blanco, B., J. M. Garcia- Lara, and J. A. Tribo. 2015. Segment disclosure and cost of capital. *Journal of Business Finance & Accounting* 42 (3/4): 367-411.
- Botosan, C. A., and M. Stanford. 2005. Managers' motives to withhold segment disclosures and the effect of SFAS No. 131 on analysts' information environment. *The Accounting Review* 80 (3): 751-771.
- Bueno, G., R. Marcon, A. L. Pruner-da-Silva, and F. Ribeirete. 2018. The role of the board in voluntary disclosure. *Corporate Governance* 18 (5): 886-910.
- Cheng, E. C. M., and S. M. Courtenay. 2006. Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure. *The International Journal of Accounting* 41 (3): 262-289.
- Christensen, J., P. Kent, and J. Stewart. 2010. Corporate governance and company performance in Australia. *Australian Accounting Review* 20 (4): 372-386.

- Crawford, L., H. Extance, C. Helliard, and D. Power. 2012. Operating segments: The usefulness of IFRS 8. **Working paper**. available at: <https://www.icas.com/technical-resources/publication-operating-segments>.
- Donnelly, R., and M. Mulcahy. 2008. Board structure, ownership, and voluntary disclosure in Ireland. **Corporate Governance** 16 (5): 416-429.
- Elfeky, M. I. 2017. The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt. **The Journal of Finance and Data Science** 3 (1-4): 45-59.
- Emmanuel, O., U. Uwuigbe, O. Teddy, I. Tolulope, and G. A. Eytomi. 2018. Corporate diversity and corporate social environmental disclosure of listed manufacturing companies in Nigeria. **Problems and Perspectives in Management** 16 (3): 229-244.
- Epstein, B. J., and A. A. Mirza. 2003. **Interpretation and Application of International Accounting Standards**. John Wiley & Sons.
- Epstein, M. J., and K. G. Palepu. 1999. What financial analysts want. **Strategic Finance** 80 (10): 48-52.
- Ettredge, M. L., S. Y. Kwon, D. B. Smith, and P. A. Zarowin. 2005. The impact of SFAS No. 131 business segment data on the market's ability to anticipate future earnings. **The Accounting Review** 80 (3): 773-804.
- Field, A. 2018. **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**. 5th Edition, London, SAGE Publications Ltd.

- Financial Accounting Standards Board. 1997. Statement of Financial Accounting Standard No. 131. **Disclosures about Segments of an Enterprise and Related Information**. (FASB).
- Franco, F., O. Urcan, and F. P. Vasvari. 2016. Corporate diversification and the cost of debt: The role of segment disclosures. *The Accounting Review* 91 (4): 139-1165.
- Garcia Lara, J. M., B. Garcia Osma, and F. Penalva. 2007. Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence. *European Accounting Review* 16 (4): 727-755.
- Gisbert, A., B. Navallas, and D. Romero. 2014. Proprietary costs, governance and the segment disclosure decision. *Journal of Management & Governance* 18 (3): 733-763.
- Harris, M. S. 1998. The association between competition and managers' business segment reporting decisions. *Journal of Accounting Research* 36 (1): 111-128.
- He, L., E. Evans, and R. He. 2016. The impact of AASB 8 operating segments on analysts' earnings forecasts: Australian evidence. *Australian Accounting Review* 26 (4): 330-340.
- Heo, K., and S. Doo. 2018. Segment reporting level and analyst forecast accuracy. *The Journal of Applied Business Research* 34 (3): 471-485.
- Hermalin, B. E., and M. S. Weisbach. 2003. Boards of directors as an endogenously determined institution: A survey of the economic literature. *Economic Policy Review* April: 7-26.

- Herrmann, D., and W. B. Thomas. 2000. An analysis of segment disclosures under SFAS No. 131 and SFAS No. 14. *Accounting Horizons* 14 (3): 287-302.
- Ibrahim, K., and H. Jaafar. 2014. Corporate governance and disclosure on segment reporting: Evidence from Nigeria. *Global Review of Accounting and Finance* 5 (2): 98-113.
- International Accounting Standards Board. 2006. International Financial Reporting Standard No. 8. **Operating Segments**.
- Johari, J., S. S. Devi, and S. Ramachandra. 2016. Ownership and segment disclosure: Moderating effect of competitiveness in Malaysia. *Malaysian Accounting Review* 15 (1): 225-249.
- Kang, H., and S. J. Gray. 2013. Segment reporting practices in Australia: Has IFRS 8 made a difference?. *Australian Accounting Review* 23 (3): 232-243.
- Kao, L., and A. Chen. 2004. The effects of board characteristics on earnings management. *Corporate Ownership & Control* 1 (3): 96-107.
- Leung E., and A. Verriest. 2015. The impact of IFRS 8 on geographical segment information. *Journal of Business Finance & Accounting* 42 (3/4): 273-309.
- Leung, S., and B. Horwitz. 2004. Director ownership and voluntary segment disclosure: Hong Kong evidence. *Journal of International Financial Management and Accounting* 15 (3): 235-260.

- Liao, L., T. Mukherjee, and W. Wang. 2015. Corporate governance and capital structure dynamics: An empirical study. *The Journal of Financial Research* 38 (2): 169-191.
- Lim, R. 2011. Are corporate governance attributes associated with accounting conservatism?. *Accounting and Finance* 51 (4): 1007-1030.
- Lin, C. T., K. C. Ho, S. C. Lee, and L. H. Pan. 2018. Does information disclosure matter in competitive industries?. *Working paper*. available at: http://finaconferences.org/SanDiego/Papers/2018_FM_A_FirmValue.pdf.
- Lucchese, M., and F. Di Carlo. 2016. The impact of IFRS 8 on segment disclosure practice: Panel evidence from Italy. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 6 (1): 96-126.
- Manita, R., M. G. Bruna, R. Dang, and L. Houanti. 2018. Board gender diversity and ESG disclosure: Evidence from the USA. *Journal of Applied Accounting Research* 19 (2): 206-224.
- Mantziou, S. 2014. **The effectiveness of IFRS 8: Operating segments**. Master dissertation. available at: <http://dumas.ccsd.Cnrs.fr/dumas-00934306>
- Mateescu, R. A. 2016. Segment disclosure practices and determinants: Evidence from Romanian listed companies. *The International Journal of Management Science and Information Technology* (20): 40-51.

- Mateos De Cabo, R., R. Gimeno, and M. J. Nieto. 2012. Gender diversity on European banks' boards of directors. *Journal of Business Ethics* 109 (2): 145-162.
- Mollah, S., O. Al Farooque, and W. Karim. 2012. Ownership structure, corporate governance and firm performance: Evidence from an African emerging market. *Studies in Economics and Finance* 29 (4): 301-319.
- Muttakin, M. B., A. Khan, and N. Subramaniam. 2015. Firm characteristics, board diversity and corporate social responsibility: Evidence from Bangladesh. *Pacific Accounting Review* 27 (3): 353-372.
- Nalikka, A. 2009. Impact of gender diversity on voluntary disclosure in annual reports. *Accounting & Taxation* 1 (1): 101-113.
- Nichols, N. B., D. L. Street, and S. J. Cereola. 2012. An analysis of the impact of adopting IFRS 8 on the segment disclosures of European blue chip companies. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 21: 79-105.
- Obradovic, V., and N. Karapavlovic. 2016. External segment reporting in the republic of Serbia. *Economic Themes* 54 (1): 155-176.
- Odia J. O., and V. U. Imagbe. 2015. Towards the usefulness and implications of segment reporting standards. *Mediterranean Journal of Social Sciences* 6 (6): 30-40.
- Oxelheim, L., and T. Randy. 2003. The impact of foreign board membership on firm value. *Journal of Banking & Finance* 27 (12): 2369-2392.

- Pardal, P., and A. I. Morais. 2011. Determinants of segment reporting disclosures under IFRS 8: The Spanish case. *Working paper*, 1st Conference on Financial Reporting in the 21st Century: Standards, Technologies and Tools. available at: <https://comum.rcaap.pt/bitstream/10400.26/22662/1/atigo%20determinants.pdf>.
- Pisano, S., and L. Landriani. 2012. The determinants of segment disclosure: An empirical analysis on Italian listed companies. *Financial Reporting* 1: 1-21.
- Prencipe, A. 2004. Proprietary costs and determinants of voluntary segment disclosure: Evidence from Italian listed companies *European Accounting Review* 13 (2): 319-340.
- Rasmini, N. K., M. G. Wirakusuma, and N. W. Yuniasih. 2014. The effect of board diversity on the extent of intellectual capital disclosure (Empirical study in Indonesian stocks exchange). *Asia Pacific Journal of Accounting and Finance* 3 (1): 45-58.
- Saidi, F. 2017. Corporate governance and segmental disclosure: Evidence from Canada. *International Journal of Managerial and Financial Accounting* 9 (2):140-165.
- Saunders, M., P. Lewis, and A. Thornhill. 2016. **Research Methods for Business Students**. Seventh edition, New York, Pearson Education Limited.
- Singareddy, R. R., S. Chandrasekaran, B. Annamalai, and P. Ranjan. 2018. Corporate governance data of 6 Asian economies (2010-2017). *Data in Brief* 20: 53-56.

- Soliman, M. M., A. A. Ragab, and M. B. Eldin. 2014. Board composition, ownership structure and voluntary disclosure: An empirical study of the listed companies in Egypt. *Corporate Ownership & Control* 11 (2): 415-426.
- Souza, J. A., A. S. Neto, G. C. De Benedicto, and D. J. Mendonça. 2016. Segment reporting in Brazil: Factors influencing the disclosure. *International Journal of Business Management and Economic Research (IJBMER)* 7 (6): 804-816.
- Srinidhi, B., F. A. Gul, and J. Tsui. 2011. Female directors and earnings quality. *Contemporary Accounting Research* 28 (5): 1610-1644.
- Street, D. L., N. B. Nichols, and S. J. Gray. 2000. Segment disclosures under SFAS No. 131: Has business segment reporting improved?. *Accounting Horizons* 14 (3): 259-285.
- Talha, M., A. Sallehuddin, and J. Mohammad. 2007. Competitive disadvantage and segment disclosure: Evidence from Malaysian listed companies. *International Journal of Commerce and Management* 17 (1/2): 105-124.
- Tao, Y. 2017. The effect of corporate governance on segment disclosure in UK firms. MSc dissertation, Bradford University School of Management. available at: <http://digitalcollections.brad.ac.uk/vital/access/manager/Repository/vital:4271>
- Tejedo-Romero, F., L. L. Rodrigues, and R. Craigc. 2017. Women directors and disclosure of intellectual capital information. *European Research on Management and Business Economics* 23 (3): 123-131.

- Torchia, M., and A. Calabro. 2016. Board of directors and financial transparency and disclosure: Evidence from Italy. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society* 16 (3): 593-608
- Utama, C. A. 2012. Company disclosure in Indonesia: Corporate governance practice, ownership structure, competition and total assets. *Asian Journal of Business and Accounting* 5 (1): 75-108.
- Wang, Q. 2016. Determinants of segment disclosure deficiencies and the effect of the SEC comment letter process. *Journal of Accounting and Public Policy* 35 (2): 109-133.
- Wan-Hussin. W. N. 2009. The impact of family-firm structure and board composition on corporate transparency: Evidence based on segment disclosures in Malaysia. *The International Journal of Accounting* 44 (4): 313-333.
- Xu, R. Z. 2009. Reexamination of the relationship between disclosure and cost of capital. *Global Journal of Business Research* 3 (1): 15-26.
- Yoo, J., and I. Semenenko. 2012. Segment information disclosure and the cost of equity capital. *Journal of Accounting Business & Management* 19 (1): 103-123.